مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٩٨ (مستأنفة ١)
الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كابرال	(غينيا - بيساو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد روساتي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/1996/790)

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/1996/792)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٠٠.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن واستراليا وجمهورية إيران الاسلامية والبحرين والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان وعمان وكوبا والمملكة العربية السعودية والهند واليمن يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد المدادحه (الأردن)، والسيد داونر (استراليا)، والسيد ولايتي (جمهورية ايران الاسلامية)، والسيد آل خليفة (البحرين)، والسيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد الشرع (الجمهورية العربية السورية)، والسيد طه (السودان)، والسيد عبد الله (عمان)، والسيد رودريغيز باريا (كوبا)، والسيد الأغاني (المملكة العربية السعودية)، والسيد شاه (الهند)، والسيد الإرياني (اليمن) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

"بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أتشرف بأن أطلب توجيه دعوة اليّ للمشاركة في المناقشة بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

ولقد وجه مجلس الأمن في مناسبات سابقة دعوات الى ممثلين لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تتعلق بالنظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله، ووفقا لممارسة سابقة في هذه المسألة، اقترح بأن يوجه المجلس دعوة الى سعادة السيد إيبرا ديغوين كا، وذلك وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ من الممثل الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

"أتشرف بأن أطلب الى مجلس الأمن أن يوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى سعادة السفير أنجين أ. أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي لدى الأمم المتحدة، خلال مناقشة المجلس للبند المعنون 'الحالة في الأراضي العربية المحتلة'".

ولقد صدرت تلك الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/1996/799. واذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ الى السيد أنجين أ. أنساي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ كلامي بتهنئتكم، سيدي، على رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. إن ما أبديتموه من حكمة ونزاهة ودرجة عالية من روح الاحتراف يشهد على براعتكم ويضمن الفعالية الثابتة لأعمالنا. وأود في الوقت نفسه أن أشكر سلفكم، السفير تونو إيتل، الممثل الدائم لألمانيا، على قيادته المثالية لأعمالنا في شهر آب/أغسطس.

واسمحوا لي أيضا بأن أقول في مستهل كلامي أن ايطاليا تشارك ايرلندا بالكامل في البيان الذي ستدلي به في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتؤيده.

قبل ثلاث سنوات تقريبا، أي يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، شهدنا لحظات عظيمة في التاريخ المعاصر، ألا وهي مصافحة رئيس وزراء إسرائيل، اسحاق رابين والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في حديقة البيت

الأبيض، الأمر الذي سجل بداية عملية سلام كانت متعذرة تماما قبل تلك اللحظة.

ولقد حدث هذا بسبب ما تحلى به رجال ونساء ذوو نية حسنة من تفان وإصرار وعمل شاق، رجال ونساء من بلدان عديدة لم يفقدوا إيمانهم على الاطلاق فتغلبوا على مصاعب كانت تعتبر لسنوات عديدة غير قابلة للتذليل. وجائزة نوبل للسلام، التي منحت الى المهندسين الرئيسيين لهذه المرحلة الفاصلة، باركت الانتقال الى حقبـة جديـدة فـي العلاقـات بيـن الإسرائيلييـن والفلسطينيين.

ومنذ ذلك الحين استمرت عملية السلام وسط صعوبات جمة ومتواصلة، وفي بعض الأحيان جوانب من سوء التفاهم. وحتى الاغتيال المأساوي لرئيس الوزراء رابين لم يقف في طريقها.

وعندما نُصِّبت الحكومة الاسرائيلية الجديدة، لقي التزامها بمواصلة تنفيذ اتفاقات السلام ارتياحا عميقا لدى المجتمع الدولي بأسره.

والمؤسف أنه جرت في الأيام الثلاثة الماضية مجموعة من الأحداث التي تهدد لب أسس عملية السلام. ودخلت في النزاع إحدى أعمق قيم البشرية، ألا وهي المشاعر الدينية، والواضح أن هذه المشاعر تنطوي على خطر تأجيج ردود فعل عاطفية قوية، مثلما للأسف أكدته الأحداث الأليمة التي تبعث ذلك.

ولقد حدث الآن شيء لا مثيل له. فللمرة الأولى، أقدم أفراد الشرطة الفلسطينيون والجنود الاسرائيليون، وهم الذين يفترض أن يقودوا الطريق نحو السلام، على تبادل إطلاق النار. ويبدو أن المصادمات التي تلت ذلك كانت الأعنف منذ سنين عديدة. ووفقا لأنباء وردت إلينا، وقع ١٠ أشخـاص آخريـن قتلى هـذا الصباح - هذا الصباح وحده - اليوم الثالث من العنف.

وغني عن القول إن مثل هذا الحدث هو نكسة لعملية السلام، والأسوأ من ذلك أن بوسعه أن يدير عقارب الساعة الى الوراء وهي العقارب التي تسجل حتى الآن ساعات الأمل. والواقع أن الخطر الكبير هو في أن يفلت زمام الأمور وأن يولد العنف مزيدا من العنف.

وأود أن أذكر في هذا الوقت بأن الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي قد ناشدت جميع الأطراف المعنية وقف المواجهة العنيفة فورا واستئناف المفاوضات. واجتمع ثلاثي الاتحاد الأوروبي - أي، ايرلندا وإيطاليا وهولندا - مع وزير الشؤون الخارجية لاسرائيل هنا في نيويورك يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر للإعراب عن القلق العميق إزاء احتمال تصعيد الصراع، والانزعاج تجاه الهشاشة التي تتصف بها عملية السلام حاليا. وأكد ثلاثي الاتحاد من جديد على إعلان فلورنسا المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ومفاده أن اتفاقات أوسلو هي السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

وتمشيا مع هذه الخطوات الأوروبية، أجرى رئيس وزراء إيطاليا، الأونرابل رومانو برودي، شخصيا اتصالا هاتفيا مع الرئيس عرفات. ومثلما قال وزير الشؤون الخارجية لإيطاليا الأونرابل لامبرتو ديني أمس،

> "على إسرائيل أن ترسـل إشارة الآن. ويلزمها أن تقـوم بعمـل يـدل على أنها لا تزال حقا ملتزمة بالسلام".

في الحقيقة أن هناك تدابير ملموسة يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تقدم عليها من جانبها فقط لتنفيذ التزاماتها بشكل ملموس ولتبديد أية شكوك ومشاعر عميقة بالقلق لا لدى الفلسطينيين والعرب فحسب، بل ولدى الدول الأخرى الكثيرة التي استمعنا إلى صوتها صباح اليوم. كما نوقشت هذه التدابير في الاجتماع الذي عقد قبل أسابيع بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو.

وتأمل إيطاليا، شأنها شأن غالبية الأمم، أن تتوج بالنجاح حقا جميع الجهود المحمومة التي تبذل في هذه الساعة من أجل إنقاذ عملية السلام على أنه يجب أن تنجح هذه الجهود بسرعة، لأنه ليست لدينا دقيقة واحدة نضيعها. وفي الوقت ذاته، نضم صوتنا إلى نداء بقية أعضاء مجلس الأمن إلى الإسرائيليين والفلسطينيين بوقف القتال.

ولا بد من اتخاذ إجراء عاجل لتهدئة النفوس الثائرة. إننا نؤمن بأن هذه هي المسؤولية الرئيسية، وإن لم تكن المسؤوليـة الوحيـدة، التي تقـع علـى عاتق الحكومة

الإسرائيلية في المرحلة الحالية. إن حسن النية، والالتزام والشجاعة التي استثمرناها في عملية السلام لا يجب أن تبدد هباء. هذا هو الأمل الصادق للحكومة الإيطالية وبرلماننا وشعبنا بأسره، وهذه هي توقعاتنا.

الرئيـس (ترجمـة شفوية عن الفرنسية): أشكـر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقـة الموجهـة إليّ وإلى سلفي.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اصطدمت القوات الإسرائيلية في الأيام الأخيرة بالمتظاهرين الفلسطينيين في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني مما أسفر عن إراقة الدماء وقتل وجرح عدة مئات من الفلسطينيين. وقد أعرب المجتمع الدولي عن قلقه البالغ إزاء هذه الأحداث. وتستنكر الصين حكومة وشعبا استنكارا عميقا هذه الأحداث المؤسفة وتعرب عن مواساتها العميقة وتعازيها للضحايا الأبرياء وأسرهم. إننا نؤمن بأن هذه الإجراءات التي اتخذتها القوات الإسرائيلية لا تفضي قطعا إلى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. ونحث الأطراف المعنية على اتخاذ تدابير فورية لإيقاف القتال ولمنع إراقة المزيد من الدماء.

إن محادثات السلم الفلسطينية - الإسرائيلية قد بلغت الآن مرحلة حاسمة. ونحث الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والاحتفاظ بهدوئها، وأن تحافظ على السلام الذي تم تحقيقه بصعوبة، وأن تمتثل امتثالا دقيقا للاتفاقات التي تم عقدها بينهما، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بتجديد المركز النهائي للقدس. ويجب أن يحجما عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة ويضر بعملية السلام في الشرق الأوسط، مما يوجد مناخا مواتيا لاستئناف المفاوضات السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين فورا.

ويشعر المجتمع الدولي بالقلق إزاء الصعوبات التي تكتنف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. ومن رأينا أن كسر حالة الجمود الراهنة ومنع انتكاس عملية السلم في الشرق الأوسط بكاملها يقتضي من الأطراف المعنية أن تبذل المزيد من الجهد للتغلب على العقبات والصعاب بهدف تنفيذ الاتفاقات المبرمة بأسرع ما يمكن. فلن يتسنى إلا بهذه الطريقة وحدها توطيد التقدم المحرز في محادثات السلام ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما.

إن قضية فلسطين هي لب قضية الشرق الأوسط. وإن التسوية المبكرة للقضية الفلسطينية بشكل عادل ومعقول واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هي مفتاح تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد دأبت الصين على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن ما زلنا نرى أن التسوية السياسية لقضية الشرق الأوسط ينبغي التوصل إليها على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام". إننا نعتقد أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط هو الأمنية المشتركة لشعوب المنطقة، ويتسق مع المصالح الأساسية لشعوب كل بلدان المنطقة، ومع السلم والاستقرار في العالم بأسره.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تضم حكومة الولايات المتحدة صوتهـا إلـى الأعضـاء الآخرين في هذا المجلس في الإعراب عن عميق الحزن والأسـف إزاء الخسائـر في الأرواح التي حدثت في الأيام الماضية في الضفة الغربية وغزة والقدس. ونقدم تعازينا لأسر الضحايا ونعرب عن مواساتنا للجرحى.

إن ما ينبغي أن نركز عليه اليوم هو كيفية إيقاف العنف. إن ذلك العنف ليس مجرد مأساة تحدث لضحاياه بل ومأساة بالنسبة للآمال المعلقة على عملية السلام. ونحن نود أن نعيد هذه العملية حيث أنها أفضل وسيلة لإنهاء الأحزان المستمرة، لا الآن فحسب وإنما في المستقبل أيضا.

إن هدفنا الأول هو استعادة الهدوء. وهدفنا الثاني التعجيل بعملية المفاوضات. وهذه العملية هي السبيل لحل المسائل المعلقة الرئيسية تنفيذا للاتفاق المؤقت. وينبغي أن يمضي التنفيذ قدما، ويجب التوصل إلى نتائج ملموسة.

وتحقيقا للفعالية، يجب أن يمد الطرفان أيديهما بعضهما إلى بعض كشركاء حقيقيين، فالشركاء يراعـون

احتياجات الآخرين. وينبغي على الطرفين أن يرهنا شعورهما بالتبادلية التي هي أساس المشاركة وسبيلها إلى النجاح عمليا. وينبغي على الطرفين أن يأخذا هذه الحقيقة الواقعة بعين الاعتبار وهما يتدبران أعمالهما.

ونحن نعمل بشكل مكثف مع الطرفين كليهما لتحقيق استعادة الهدوء والتحرك إلى الأمام للتوصل إلى نتائج ملموسة وإيجابية في أرض الواقع. ويجب أن يركز أعضاء هذا المجلس على كيفية المساعدة، وكيفية استعادة الهدوء، وكيفية تشجيع عملية السلام، وكيفية تحقيق المكاسب الحقيقية وتوطيدها.

إن الكلمات هنا ليست بديلا عن الأفعال في المنطقة. ولا يمكننا إلا عن طريق هذه الأفعال أن نستعيد ذلك المقوم الأساسي لأية عملية سلام: الإحساس بالأمل. فالأمل هو الذي يبقي على التقدم، والعملية الجارية في الشرق الأوسط هي من نوع لا يمكن معه الوقوف دون حراك.

وخلال السنوات القلائل الماضية، شهدنا بزوغ فجر الأمل والبشرى في الشرق الأوسط، ومما يبعث على الحزن العميق أن يختلط هذا العهد بلحظات من الحزن العميق. لقد عانى الضحايا الأبرياء، من الإسرائيليين والفلسطينيين معا، عنفا لا مبرر له. وليس في بلاغة الكلام ما يسري عنهم، وهي لا تدفع قضية السلم إلى الأمام، ولا تقرب اليوم الذي يتمكن فيه شعب الشرق الأوسط من العيش في أمان وأن يحيا حياة طبيعية.

وبدلا من ذلك، تشجع اللغة الطنانة التطرف وتحول الانتباه عن المهمة العاجلة: ألا وهي استعادة حالة يمكن فيها أن نعود إلى التقدم صوب تحقيق سلام دائم وشامل. دعونا نركز اهتمامنا لا على الإدانة بل على تشجيع الطرفين على استعادة عملية السلام والعودة إلى بذل الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم ملموس.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عادة ما يكون شهر أيلول/سبتمبر في الأمم المتحدة شهرا يبشر بآمال متجددة في السلام، مع بدء دورة جديدة للجمعية العامة. بيد أن التطورات التي طرأت مؤخرا على العلاقة الاسرائيلية الفلسطينية ألقت بظل معتم على هذه القاعة اليوم.

وإذ يدرك وفد بلدي تمام الإدراك الآثار البعيدة المدى التي يحملها الشرق الأوسط بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، فإنه أيّد باستمرار عملية السلام في تلك المنطقة وتابع عن كثب التقدم المحرز في مجال تنفيذها. وإننا نرى أن الصدامات التي وقعت مؤخرا في الضفة الغربية، والتي اعتبرت أسوأ صدامات منذ صدور إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة، ضارة ليس فقط من حيث الخسائر الفادحة، وإنما أيضا بسبب طابع الاقتتال بين الجنود الإسرائيليين وقوة الشرطة الفلسطينية.

فإذا لم تتخذ خطوات لوقف الاقتتال فإن الحالة الراهنة في الضفة الغربية، التي تحولت الى مواجهة شرسة، قد تلحق عندئذ ضررا كبيرا بالجهود الهشة من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

وكما ندرك جميعا، فإن المحفّز لهذا التغير المتفجر والمأساوي في الأحداث كان القرار الاسرائيلي بفتح مدخل جديد لنفق يمتد تحت موقع ديني هام في القدس. وبالرغم من أن هذا القرار قد يكون مستندا الى اعتبارات عملية، فقد كان ينبغي مراعاة العوامل السياسية البالغة الدقة. وفي الواقع، ونظرا للحالة البالغة الحساسية والهشاشة في القدس، رأى الفلسطينيون في فتح المدخل تحديا متعمدا للوضع القائم في المدينة. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن أعمال العنف التي أسفر عنها هذا الإجراء كان يمكن توقعها بسهولة وبالتالي تجنبها.

وكما ذكرت في جلسة المجلس المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل لمناقشة إجراءات إسرائيل المتعلقة بإغلاق حدودها مع الضفة الغربية وغزة، فإن الحكمة والشجاعة والصبر لدى الاسرائيليين والفلسطينيين هي التي ستمكنهم من التغلب على الأزمة التي يواجهونها. وأكرر وجهة نظري بأنه بما أن المشاكل التي تواجه الشعبين هي من صنع الناس، فبإمكان الناس أيضا التوصل الى حل عملي لتلك المشاكل.

وفي مواجهة هذه الأزمات، كان من أولى الأولويات دوما بالنسبة للمجتمع الدولي منع الحالة من التردي الى مزيد من العنف. وإذ قلت ذلك، فلربما كانت إحدى الوسائل لاحتواء الحالة في الضفة الغربية هي استعادة الوضع القائم. ويمكن بعدئـــذ مناقشـــة جميـــع المسائـــل

الحساسة المتصلة بالقدس بطريقة أكثر تعقلا وهدوءا من خلال مفاوضات بشأن الوضع النهائي.

وإن جمهورية كوريا، مع بقية المجتمع الدولي، ما زالت تعتقد أن لكل من إسرائيل وفلسطين مصلحة هامة في استمرار عملية السلام، وبالتالي تأمل بإحياء روح الحل التوفيقي والتعاون في علاقاتهما. وبصورة أكثر تحديدا، نأمل بأن يتم نزع فتيل التوترات الحالية بطريقة فورية من خلال عقد اجتماع قمة بين الفريقين، وبالتالي نقدر الجهود الدبلوماسية المبذولة حاليا من أجل تسهيل هذا الحوار.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يناشد الطرفين مرة أخرى أن ينفذا بإخلاص الاتفاقات التي وقّعا عليها بملء إرادتهما على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وذلك كي يتسنى التغلب على الأزمة، من خلال ضبط النفس، ولاستئناف مسيرة المصالحة بسرعة فائقة.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر بوتسوانا بالهلع إزاء التطورات في الأراضي العربية المحتلة. ولقد أصابنا الفزع إزاء تصاعد عدد الإصابات نتيجة العنف العشوائي الذي يتعرض له أساسا الأبرياء. وتمثل هذه التطورات ذروة لسلسلة من الأحداث سببها الأساسي حالة الغيبوبة تقريبا التي دخلتها عملية السلام في الأشهر القليلة الماضية. فالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون نتيجة إغلاق الحدود ألحقت ضررا بالغا بحياتهم اليومية. والقيود المفروضة على العمل والسفر والإبطاء في عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين زادت من تفاقم الإحساس بالإحباط المتزايد في صفوف الشعب الفلسطيني. والاتفاقات التي تم توقيعها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أعطت شعب فلسطين أملا عميقا بأن بإمكانه أخيرا التطلع الى مستقبل سلمي. وإن سياسات حكومة إسرائيل التي ترتب عليها عكس اتجاه بعض الجوانب الهامة من اتفاقات السلام قد حطمت آمال شعب فلسطين. وكان محتما على الفلسطينيين أن يفقدوا إحساسهم بالهدف في ظل هذه الظروف. وكما نعلم جميعا، وحسبما علمنا التاريخ، فإن الناس في مثل هذه الحالات يلجأون الى اتباع جميع أساليب الأعمال اليائسة.

لقد قبلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية حقيقة أنه لا يمكنهما بناء السلام على قبور بعضهما البعض. والتزمتا بالاتفاقات التي تستهدف إرساء سلام عادل وشامل ودائم. ورحّب المجتمع الدولي بحرارة ومن كل قلبه ببزوغ هذه الأرضية المشتركة بين الشعبين. وينبغي لحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تركزا الاهتمام على المهمة الشاقة المتمثلة في إرساء أسس سلام دائم وليس حفر القبور لدفن موتاهم. وإن الحالة الراهنة ينبغي ألا تحرف عملية السلام عن مسارها وتعيد الشرق الأوسط الى العصور المظلمة، عصور إراقة الدماء الى ما لا نهاية. والاتفاقات المبرمة بين الطرفين توفر إطارا للتكيف والتعاون المتبادلين. ينبغي للطرفين ألا يضيعا هذه الفرصة. وهذا يتطلب الاحترام المتبادل وتفهم مصالح وشواغل الطرفين. وفي هذا الصدد، فإن القرار الخلافي للغاية لحكومة إسرائيل بفتح نفق تحت ثالث أقدس موقع إسلامي كان عملا يتصف بعدم الحساسية تجاه المشاعر الدينية العزيزة للفلسطينيين. وليس من مصلحة إسرائيل أن تتجاهل هذه المشاعر.

وإن المواجهة المسلحة بين جيش الدفاع الاسرائيلي وشرطة السلطة الفلسطينية حدث مؤسف ينذر بالشؤم ويمكن أن يسمم على نحو خطير مناخ التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المسائل الأمنية الهامة. وإن إسرائيل والسلطة الفلسطينية بحاجة الى بعضهما البعض لإدارة هذه المسائل الدقيقة. وإن مناخ الثقة المتبادلة الذي ولّدته الدوريات المشتركة لقوات الأمن كان عنصرا هاما في تنفيذ عملية السلام. ويتعين على قوات الأمن التابعة لاسرائيل وللسلطة الفلسطينية الاضطلاع بدور هام في عملية السلام، وينبغي تفادي أي نزاع بينهما قدر الإمكان.

وتقع على مجلس الأمن مسؤولية ضمان تخفيف التوتر في المنطقة. وينبغي له أن يساعد الأطراف على إعطاء قوة الدفع الضرورية لعملية السلام. وفي هذا السياق، فإننا نناشد حكومة إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية. وإن استئناف تنفيذ الاتفاق الانتقالي، وبخاصة الانسحاب الاسرائيلي من الخليل، له أهمية حاسمة في إعادة بناء الثقة وتنشيط عملية السلام.

وتسلم بوتسوانا بالجهود الدبلوماسية التي اضطلع بها عدد من البلدان لإنهاء تصعيد الحالة المتفجرة في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن تكمل الجهود التي تبذلها تلك البلدان جهود مجلس الأمن. والمجتمع الدولي مجمع على ضرورة إيجاد حل عاجل ودائم لمشاكل الشرق الأوسط. ومن المهم أن يتلقى الطرفان نفس الرسالة من مناقشة اليوم. ويجب أن يكون واضحا بجلاء أن سياسات الحرب المتخلفة ليست مقبولة. ويجب أن يسود حسن الإدراك والسلوك المتحضر.

ويلزم تذكير الاسرائيليين والفلسطينيين باستمرار بـــأن مصير كل منهما مرتبـــط ارتباطا دائمـــا لا فِكاك منه بمصير الآخر بسبب الجغرافيا والتاريخ. ولا يمكن لأي منهما التخلص من الآخر. وقتل أحدهما أطفال الآخر من جيل إلى جيل، ولكن ذلك لم يحسم لهما خلافاتهما. والآن لا بد لهما أن يجربا طريقا آخر، معا لا منفصلين، لتحقيق الأهداف النبيلة لأحلامهما الوطنية. إن السلام مصيرهما. ولا يمكن لأحدهما أن ينال السلام دون الآخر. وبالمثل، فإن الإحساس بالسلامة والأمن لحماية الذات لأي منهما لن يكون له أي معنى إذا لم يكن مرتكزا على شروط مماثلة لسلامة وأمن الطرف الآخر لحماية ذاته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل غينيا - بيساو.

إن الاصطدامات التي وقعت في اليومين الأخيرين في القدس ورام الله، وأيضا في نابلس وبيت لحم وغزة، دفعت أعضاء هذا المجلس إلى عقد جلسة رسمية للمجلس اليوم، حسبما تقتضيه الحالة.

إن السلم والأمن في تلك المنطقة من العالم يتعرضان بالفعل لتهديد خطير. وتتعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للتعثر حتى أصبحت موضع تشكيك. وقد ظهرت المواجهات المباشرة بين قوات أمن الطرفين التي كان يجري حتى الآن تلافيها وتجنبها، وبينت مدى تأثر مناخ الثقة الضروري لإقامة السلام. فلا بد من استعادة الثقة والتخلي عن البغضاء. والعودة إلى طاولة المفاوضات أمر ملح ولا غنى عنه، لأن العنف يندفع بسرعة وبشدة قاتلة إلى الساحة. إن أرواحا بشرية تـُزهق. وجراح الأمس، التي لا تعرف الشفاء إلا بصعوبة، عـــادت الآن تنزف ثانيـــة وباتت فرص رؤيتها ملتئمة تتضاءل. ويبدو أن السلام، سلام الشجعان الذي اعتقدنا أنه أصبح في متناول أيدينا، بدأ يبتعد. ومع ذلك لا يزال كل واحد منا يتذكر الصور القوية التي لا تـُمحى من الأذهان للمصافحة التاريخية بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الراحل رابين. لقد عـُلقت في تلك اللحظة آمال كثيرة وتولدت مشاعر كثيرة.

وبدلا من زيادة التوترات وتعميق الخلافات بحفر ذلك النفق تحت المسجد الأقصى، المسجد الذي لا يخفى على أحد رمزه، فإن من الأهمية بمكان تشجيع واحترام الحوار المباشر بين القادة الفلسطينيين والاسرائيليين، والدعوة إلى ضبط النفس والهدوء واتخاذ كل التدابير اللازمة لاستعادة السلام.

نحن نعتقد أن من الأهمية الاعتراف بجلاء وبصوت عال بسريان الاتفاقات الموقعة واحترامها احتراما صارما. فلا يسعنا أن نتوقف في منتصف الطريق لأنه ليس هناك نصف سلام. إن عملية السلام لا يمكن أن ترتبط بالمسائل الانتخابية بل يجب أن تكون بعيدة عن الاعتبارات السياسية اللحظوية.

ونحن نعتقد أن من الضروري مواصلة الحوار وتخطي العقبات. ويتعين وضع حد لأعمال جميع المتطرفين والتي لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات وإثارة المزيد من العنف والقتل الطائش.

وباختصار، نرى أن من الضروري السيطرة على الوضع بإزالة جميع عناصر المواجهة. ولا مفر من احترام الاتفاقات المبرمة. ولا بد للمرء أن يعمل وبسرعة، وعلى نحو مخلص وبنـّاء، بالدعوة إلى رفع المحظورات، وإزالة الشروط غير الواقعية وإبداء حـُسن النية والمرونة التي لا يمكـن بدونهمـــا التغلب على الصعوبات لا في الماضي ولا الحاضر ولا المستقبل.

وتعتقد بلادي أن عقد اجتماع عاجل بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو أمر ضروري، ولكن من الأفضل أن تسبقه إجراءات محددة. وإغلاق النفق أحد هذه الإجراءات، ونعتقد أنه يجب أن تتبع ذلك على الفور بوادر تبعث على الطمأنينة.

وفي هذا الاتجاه، وعلى أساس مشاعر القلق التي أعربنا عنها للتو بالنيابة عن وفدنا، نود أن نرى مجلس الأمن يتداول ويقرر.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية للجزائر، سعادة السيد أحمد عطاف، الذي سيدلي ببيان بصفته رئيس مجلس وزراء خارجية البلدان الأعضاء بجامعة الدول العربية. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عطاف (الجزائر): يجتمع مجلس الأمن اليوم في وقت تعرف فيه الأراضي الفلسطينية أوضاعا في منتهى الخطورة أقل ما يمكن أن يُقال عنها إنها تشكل منعرجا جديدا في تدهور مسار السلام في الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي كانت فيه المجموعة الدولية منشغلة، وبحق، بهذا المسار لما آل إليه من انسدادات وتراجعات مقلقة بسبب تعنت الإدارة الإسرائيلية وتنصُّلها من تنفيذ التزاماتها، ها هو مجلسنا اليوم يواجه النتائج الطبيعية المرتقبة من مثل هذا الموقف الذي شذ عن كل ما اتفقت عليـــه المجموعـــة الدوليـــة من شروط وأسس ومبادئ للتسوية السلمية الشاملة والعادلة والدائمة للصراع العربي الاسرائيلي. فالمشروع الإسرائيلي يبقى مشروعا يتنكر لحقوق الغير، ويصبو إلى فرض سلام ذي منفعة أحادية، ويفترض إمكانية تغليب أمن أصحابه وحدهم على حساب الأمن العربي المشروع.

فالاستفزاز الإسرائيلي، المُخل بأدنى واجبات احترام المقدسات المتعارف عليها والمتمثل في فتح نفق تحت ساحة مسجد القدس الشريف، ينم في دمويته وبشاعته، عن التمادي الإسرائيلي في إضافة الغطرسة والاستكبار إلى احتقار كل ما أجمعت المنظومة الدولية عليه من ملتزمات ومتطلبات لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وهذا التمادي له واقع وله مضمون. فهو يتمثل في الآونة الأخيرة، وهو معروف لدى الجميع، في تجميد عملية الانسحاب الإسرائيلي من مدينة الخليل، ورفض فتح المفاوضات المتفق عليها حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، والعودة إلى سياسة الاستيطان والحصار المفروض علـــى مناطق الحكم الذاتي ومصـــادرة الأراضي العربية والعقوبات الاقتصادية الجماعية وأعمال العنف اليومية ضد المدنيين العـُزل.

إن بلدي يدين هذه السياسة، وهي سياسة نقيضة للسلام في شموليتها وجزئياتها. فما هي التحديات المفروضة اليوم على مجلس الأمن والتي يجب رفعها اضطلاعا منه بمسؤولياته كاملة إزاء صراع يستمد شروط تسويته من لوائح أصدرها هذا المجلس نفسه وهي اليوم محل تنكُّر صارخ لا يخضع لأية مراقبة أو محاسبة؟

وفي المقام الثاني فإن السياسة الحالية للإدارة الإسرائيلية تتنافى ومنطق وجوهر مسار السلام. فمرجعية مؤتمر مدريد لم تعد مرجعية بالنسبة لها، ولوائح مجلسكم هذا لم تعد مـُلزمة لها؛ واتفاقيات أوسلو وواشنطن لم تعد مقيدة لها؛ ولم يعد استئناف المفاوضات مع سوريا ولبنان من نقطة توقفها مقبولا لها.

وفي المقام الثالث، واستنتاجا مما سبق، فإنه لمن البديهي أن تحت ستار المطالبة بتحريك مسار السلام من جديد دون شروط يكمن موقف إسرائيلي يهدد عملية السلام برمتها بالانهيار الكامل.

فأي سلام يمكن أن يقوم وأن يدوم دون استرجاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في إقامة دولته وعاصمتها القدس؟ وأي سلام يمكن أن يقوم وأن يدوم دون الانسحاب الإسرائيلي الكلي من الجولان السوري؟ وأي سلام يمكن أن يدوم دون الانسحاب الإسرائيلي الكامل واللامشروط من جنوب لبنان؟

وفي المقام الرابع، ومعاينة لتراجعات إسرائيل وتنكرها لالتزاماتها، لا يمكن الاستخلاص منها سوى تصور وهمي لسلام يمكن بناؤه على نكران الحقوق العربية وعلى أمن إسرائيلي يتغذى من انعدام الأمن العربي.

وفي المقام الخامس، يجب الاعتراف اليوم من طرف الجميع أن الموقف الإسرائيلي اليوم موقف تحد في وجه المجموعة الدولية، وفي وجه هذا المجلس خاصة، وهو يضطلع بمسؤوليات مميـــزة تجـــاه الحفـــاظ على الأمـــن

والسلم الدوليين؟ وانعدام حل الصراع العربي الإسرائيلي مساس بهما.

وفي المقام الأخير، وبخصوص أحداث المسجد الأقصى فهي تندرج في مخطط معروف وواضح المعالم يرمي إلى تهويد شامل للقدس الشريف يتنكر للشرعية الدولية بما فيها موقف المجلس هذا.

في الوقت الذي تعيش فيه الأراضي الفلسطينية مرحلة مأساوية بعدما كانت محطة أمل، وفي الوقت الذي يواجه مسار السلام في شموليته الانسداد المطلق يجب على مجلسكم هذا أن يضطلع بمسؤولياته كاملة قائلا كلمة الحق ومساندا للموقف العادل ورافضا لسياسة الأمر الواقع، ومنددا بالتنكر الإسرائيلي للالتزامات المتعاقد عليها.

وهذا يعني: أولا، وكعنصر تهدئة، الأمر بإغلاق النفق كون استعماله يمس بحرمة وقدسية المسجد الأقصى. وأبعد من هذا تفرض الأوضاع المزرية التي تعرفها الأراضي الفلسطينية حمل إسرائيل على التقيد بكل التزاماتها التي تمليها عليها اتفاقيات أوسلو وواشنطن وكذلك رفع الإجراءات التعسفية، المخالفة لروح ومنطق السلام، التي يعاني منها الشعب الفلسطيني اليوم.

وثانيا، وبالنظر لما يعرفه مسار السلام في الشرق الأوسط من عراقيل جمة فإنه من مسؤولية مجلس الأمن أن يؤكد مرجعية مدريد كمرجعية واحدة لا رجعة فيها لمسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وثالثا، وعلى وجه الخصوص، يتوجب على هذا المجلس أن يكرس مبدأ الأرض مقابل السلام كشرط لهذا المسار وأن يؤكد أن لوائحه ذات الصلة تشكل القاعدة غير القابلة للتجاوز لهذا المسار.

لقد عبَّر القادة العرب في قمة القاهرة الأخيرة عن التزامهم بمسار السلام كخيار استراتيجي. غير أنه لا يمكن أن يكون هذا المسار بمثابة طريق ذي اتجاه واحد. وبالتالي يتعين على المجموعة الدولية اليوم أكثر من ذي قبل، وفي مقدمة صفوفها مجلسكم هذا وراعيا عملية السلام وكل الأطراف ذات النفوذ أن تضافر جهودها بجدية وصرامة من أجل إعادة الانتعاش لمسار السلام في الشرق الأوسط بحمل إسرائيل على العدول عن سياسة التعنت والرفض والتراجع التي أدت إلى الأوضاع المأساوية التي نتدارسها اليوم والتي ستؤدي لا محالة إلى مآس أخرى مماثلة إن لم يوضع لها حد نهائي.

وفي الأخير، أتوجه إليكم السيد الرئيس والصديق العزيز بأحر عبارات التهانئ بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن، متمنيا لكم كامل النجاح والتوفيق في مهمتكم السامية هذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية الجزائر على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو نائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة الكويت، سعادة الشيخ صباح أحمد الجابر الصباح. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الصباح (الكويت): السيد الرئيس، يسعدني أن أعرب لكم عن أصدق التهانئ بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أعبر عن شكرنا لرئيس مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

يعقد مجلس الأمن هذا الاجتماع بناء على طلب المجموعة العربية التي لا تستطيع أن تلتزم الصمت أمام ما يجري في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة وفي القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين، بعد أن بدأت إسرائيل في استعمال النفق الواقع تحت السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك. وقد جاءت استجابة مجلسكم الموقر لهذا الطلب تقديرا منه لخطورة ذلك العمل على سلامة المسجد الأقصى، واستجابة للمرحلة الدقيقة التي تجتازها عملية السلام في المنطقة، وإدراكا منه لخطورة الوضع الذي انفجر بعد الخطوات الإسرائيلية التي تشكل تحديا قويا واستفزازا مرفوضا لمشاعر الشعب الفلسطيني ومشاعر أبناء الأمة العربية والشعوب الإسلامية قاطبة. وهي خطوات تقصد من ورائها إسرائيل تهويد القدس وتغيير معالمها العربية، وتبديل وضعها القانوني، وطمس تراثها الإسلامي، وفرض المزيد من الأمر الواقع وتحويله إلى حقائق من أجل تفريغ

المدينة من سكانها العرب وإقامة المزيد من المستوطنات فيها ومن حولها.

لم تأت هذه السياسة الإسرائيلية حصيلة اليوم. إنما هي نتيجة تخطيط مرسوم ومركز اتضح بشكل جلي بعد تولي الحكومة الإسرائيلية الجديدة مقاليد السلطة وتبنيها سياسة عدوانية توسعية، خارقة للاتفاقيات التي عقدتها الحكومة السابقة، والتي نصت على أن يتم التفاوض على وضع مدينة القدس خلال مفاوضات الحل النهائي، متحللة من التزاماتها بموجب اتفاقية أوسلو، وتجاهلت قرارات مجلس الأمن التي أصدرها بشأن مدينة القدس.

إن تصرفات إسرائيل هي تتويج للاستراتيجية الجديدة التي تسير عليها حكومة إسرائيل بغية تفريغ الاتفاقات من محتواها، والتنصل من الالتزامات، والإسراع في عملية الاستيطان والضم وتشريد الفلسطينيين من أراضيهم وديارهم، والتنصل من مبدأ الأرض مقابل السلام، والتحول إلى مفاهيم مرفوضة تعتمد على ضمان الأمن لإسرائيل من خلال التوسع وبأي ثمن كان.

لقد تبنى البيان الختامي لقمة القاهرة، التي عقدت في شهر حزيران/يونيه الماضي، مسيرة السلام كخيار استراتيجي يقوم على الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولذلك، يجب أن لا نستغرب إذا جاءت ردة الفعل معبرة عن غضب بعد أن وجد العالم العربي والإسلامي والأسرة الدولية كلها أن سياسة التطرف تأخذ مكان التعقل، وأن التسلط والعدوان أصبحا بديلين عن الالتزامات وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة.

ولذلك فإن الكويت وهي تدين هذه الإجراءات الخطيرة والمدمرة لعملية السلام، لتدعو مجلس الأمن إلى أن يتخذ فورا قرارا بإرغام إسرائيل على إغلاق النفق ووقف كافة الإجراءات والممارسات التي أدت إلى خلق هذا الوضع المتفجر. كما تدعو المجلس إلى أن ينهض بمسؤولياته في رد الاعتبار لعملية السلام، وذلك بإفشال المخططات الإسرائيلية، من أجل تحاشي العودة إلى دوامة التوتر والاقتتال. وأن يؤكد المجلس مجددا قراراته ودعمه للاتفاقيات الموقعة صونا للمسيرة السلمية وابتعادا عن السير نحو الهاوية.

إن الأمل كبير في أن يسود التعقل عبر قرار جماعي يتفق مع دقة المرحلة، ويعبر عن تصميم المجلس على القيام بواجباته نحو الحفاظ على الأمن والاستقرار، استشعارا لأهمية التعامل مع التصرفات التي تقوض السلام، بموقف جماعي يتسم بالحـــزم ويتبنى الوضوح. ولا يجوز أن يترك هذا المجلس آمال الشعوب في تحقيق السلام العادل والشامل تتبخر بفعل نزعـــة عدوانية إسرائيلية إذا ترك لها العنان لأتت على الأخضر واليابس.

إن السلام يحتاج إلى العدل والإنصاف المبنيين على قرارات الشرعيـــة الدوليـــة ممثلـــة بمجلس الأمن بقدر ما يحتاج إلى الجرأة والإقدام. ولا شك أن المجلس عليه أن يقوم بدوره من أجل تحقيق ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي سعادة السيد داتوك عبد الله بن حاج أحمد بدوي، وزير الشؤون الخارجية لماليزيا. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ماليزيا منزعجة جدا لاندلاع العنف مجددا في الأراضي العربية المحتلة في القدس والضفة الغربية وغزة. وهذا الوضع الخطير نتج عن أعمال الاستفزاز اللامسؤولة والصارخة من قبل السلطات الإسرائيلية بفتح نفق قريب جدا من المسجد الأقصى في القدس والسماح لليهود بممارسة الطقوس الدينية في الحرم الشريف. إن انتهاكهم لحرمة المسجد الأقصى والحرم الشريف لم يقوض عملية السلام ويتسبب في إزهاق الأرواح فحسب، بل ألهب غضب وسخط المسلمين في جميع أنحاء العالم.

إننا ندين هذا العمل الاستفزازي الصارخ من جانب إسرائيل. ونطالب إسرائيل باحترام حرمة المسجد الأقصى والحرم الشريف، وأن تلغي قرارها وتغلق النفق. كما نشجب إغلاق القدس أمام الفلسطينيين الذي فرضته السلطات الإسرائيلية، والذي يزيد من مشقة السكان الذين يعيشون في تلك المناطق.

ماليزيا تعتبر التدابير التي اتخذتها إسرائيل لخلق حقائق ديمغرافية جديدة وتغيير وضع القدس تدابيـــر غير قانونيـــة وباطلة وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن

ذات الصلة المتعلقة بموقف المجتمع الدولي وبوضع القدس.

وتؤكـد ماليزيـا من جديد التزامها التام ودعمها الذي لا يتزعزع للشعـب الفلسطينـي وقيادته في سعيه للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف في ممارسة حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة.

من المؤسف أنه منذ انتخاب الحكومة الإسرائيلية الجديدة بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اتخذت عملية السلام منعطفا جديدا. فتصريحات حكومة الليكود بأنها لن تلتزم باتفاقات السلام التي وقعتها حكومة العمل السابقة مع السلطة الفلسطينية، وقرار السيد نتنياهو بعدم تقديم أي تنازل بشأن القدس أو بشأن قيام دولة فلسطينية، وتأخير نقل الجيش الإسرائيلي من الخليل الذي طال أمده، والتخلي عن مبدأ "الأرض مقابل السلام" عرّض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر. ونحن نرى أن قرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على توسيع المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي الفلسطينية لن يؤدي إلا إلى تعقيد عملية السلام.

يتعين على الحكومة الإسرائيلية الحالية أن تحترم جميع اتفاقات السلام التي أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية. وأي خروج من جانب الحكومة الإسرائيلية على هذه الاتفاقات من شأنه أن يقضي على كل أمل في تحقيق سـلام شامل وعادل ودائم بين الفلسطينيين وإسرائيـل. ينبغي للحكومة الإسرائيلية ألا تحاول خلق حقائق جديدة على الأرض وفرض شروط جديدة قبل استئناف المفاوضات. وينبغي لها أن تمتنع أيضا عن وضع عقبات جديدة أمام عملية السلام. وتود ماليزيا أن تحث الولايات المتحدة التي استثمرت جهودا كثيرة جدا في عملية السلام الأخيرة، على أن تشجع إسرائيل بجد على احترام التزاماتها بموجب اتفاقات السلام.

تؤمن ماليزيا إيمانا قويا بأن زخم عملية سلام ناجحة يجب الحفاظ عليه. ومناخ الشك هذا يجب أن يحل محله فورا إيمان جديد بالسلام. وأية محاولات لتعطيل عملية السلام لن تؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار وتتسبب في تجدد العنف والدمار، وهو ما يجب تجنبه مهمـا كـان الثمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت للتو رسائل من ممثلي الأرجنتين والإمـارات العربية المتحدة وكوستاريكا وموريتانيا يطلبـون فيهـا دعوتهـم إلى الاشتراك في مناقشـة البنـد المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغـل السيد دي تيلا (الأرجنتين)، والسيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد بيروكول سوتو (كوستاريكا)، والسيد ولد الشيخ أحمد (موريتانيا)، المقاعـد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي سعادة السيد مصطفى نياسي، وزير الشؤون الخارجية للسنغال، أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نياسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أولا، أود أن أتقدم بالتهنئة إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر أيلول/سبتمبر. إننا نعتبر ذلك تكريما للقارة الأفريقية بأكملها ولبلدكم، غينيا - بيساو، القريب من السنغال. وأود أيضا أن أهنئكم على الطريقة الممتازة التي تضطلعون بها بمهمتكم الحساسة، وبخاصة في الظروف الراهنة التي تبرر اجتماعنا. ويسعدني أن أعرب عن هذه المشاعر نظرا لأنكم من بلد شقيق وصديق وجار مباشر للسنغال تمتعت حكومة بلدي دائما بعلاقات ممتازة ومتعددة الأوجه معه دائما.

إن الحالة السائدة في القدس تثير القلق البالغ. فالإصابات العديدة التي تقع في تلك المدينة كل يوم خـلال المواجهـات المؤسفـة بيـن الإسرائيليين والفلسطينيين تدفع بالشرق الأوسط إلى مزيد من التوتر الذي بدا أن عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد قد أزالته من المنطقة إلى الأبد.

وهذه المواجهات التي تثير قلق العالم كله بالغة الأذى لأنها تحدث في مدينة كانت مهد رسالات سامية تدعو إلى محبة الإنسان لجاره، وترسل عبر القرون عن طريق الديانات الثلاث المعلنة التي تتشاطر نفس المكان، وهي اليهودية والمسيحية والإسلام.

والقدس، التي تعني، وفقا لعلم الاشتقاق، مدينة السلام، خليق بها أن تكون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، موضع كل الجهـــود التي بذلهـا الزعماء الفلسطينيون والإسرائيليون، وكذلك المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية، لإنشـاء دينامية للسلام الدائم في الشرق الأوسط وصيانتها ودعمها وتوسيعها.

ولهـذا فإنـه ممـا يؤسف له أن رسالة القدس الأصلية لا تزال تُمتهن كل يـــوم تقريبـــا. وبصفـــة خاصة، فإن الأحداث التي تقع هناك اليوم تنتج عـــن ممارسات أدانتها الأمم المتحـــدة في العديـــد من قراراتها ذات الصلة بهدف إنهائها، وبخاصة الممارسات التي ترمي إلى تغيير المركز الديمغرافي والتاريخي والثقافي لهذه المدينة المقدسة، وهي مدينة دولية.

إن القرار الذي أدى إلى فتح المحتل الإسرائيلي لنفق في منطقة المسجد الأقصى، وهو ثالث الأماكن الإسلامية المقدســـة، كان يفتقـــد إلى الحكمـــة إذا قسنا أثره بكمية الدم الذي جرت إراقته خلال الأيام الثلاثة الماضية في القدس، وبالعقبات الإضافية العديدة التي تسبب في وضعها في طريق عملية السلام العربي - الاسرائيلي.

وبلدي، السنغال، إذ يحذو حذو المجتمع الدولي يدين هذا العمل ويدعو الحكومة الإسرائيلية رسميا إلى أن تعدل موقفها إزاء عملية السلام وأن تأخذ في حسبانها دون لبس الآمال التي وضعها العالم كله في إقامة حوار بين إسرائيل والعرب، وهو الحوار الذي رحبنا به وأيدناه. وهذا نداء يقصد منه أن يكون بناء، من جانب بلد يعلم الجميع أن له علاقات بكل من الطرفين، إسرائيل ودولة فلسطين.

وهذه فرصة يغتنمها بلدي لكي يؤكد من جديد تأييده لكل قرارات الأمم المتحدة المعنية بمشكلة الشرق الأوسط وبقضية فلسطين على وجه الخصوص. وهذه القضية هي جوهر هذه المسألة الحرجة، التي يتعلق حلهـا على إقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني. وهذا التأكيد الجديد تتفهمه تماما السنغال التي ترأست اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ إنشاء تلك اللجنة.

ورئيس دولة السنغال، الرئيس عبدو ضيوف، يكرس دائما اهتماما خاصا لمشكلة الشرق الأوسط في كل جوانبها وأبعادها. وترى السنغال أنه بالرغم من الصعوبات المتأصلة في أية محاولة لبناء السلام على أساس العواطف المتأججة القديمة، فيجب ألا نيأس في وجه الشكوك التي كانت تشكل لمدة طويلة جزءا من البحث عن حل سلمي ودائم لهذه المسألة.

ونستند في هذا الاقتناع الذي نتشرف بالإعراب عنه هنا، ليس إلى تصميم المجتمع الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، على عدم القضاء على كل الآمال الناتجة عن الاتفاقات التي أبرمت منذ عام ١٩٩٣ بين إسرائيل والفلسطينيين وبعض البلدان العربية الأخرى فحسب، بل نستند فيه، قبل كل شيء، إلى وجود رأي للأغلبية - في إسرائيل وفي العالم العربي كذلك - يحبذ السلام. ونعلم أن هذا صحيح. وهذه ميزة كبيرة تبعدنا عن العواطف المتأججة القديمة للماضي وتنقلنا إلى حالة جديدة تقع في إطار التغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية.

إننا ندعو كل الدول والبلدان المحبة للسلام إلى أن تكفل دعم هذه الحقيقة بدلا من السماح لها بالاحتفاء وسط استمرار الممارسات التي تسترشد بالتطرف أيا كان مصدره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو وزير خارجية تونس، السيد حبيب بن يحيى. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بن يحيى (تونس): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهـر. وإني على يقيـــن مـــن أن حنكتكـــم

الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة ستكونان خير ضامن لإنجاح مداولاتنا.

يجتمع المجلس اليوم في جلسة عاجلة ليتدارس الوضع الخطير الذي تشهده الأراضي العربية المحتلة في القدس وفي عدة مدن فلسطينية أخرى حيث اندلعت حوادث دامية ذهبت ضحيتها أعداد كبيرة من المدنيين بين قتلى وجرحى وما زالت إلى هذه الساعة تتفاقم وتتسع منذرة بأوخم العواقب.

إن إقدام السلطات الإسرائيلية على فتح نفق تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى في القدس الشرقية لهو إمعان في استفزاز مشاعر الشعب الفلسطيني بل والعالمين العربي والإسلامي لما يمثله ذلك من خطر تقويض المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وخطوة نحو القضاء على المعالم الإسلامية والتهويد الكامل لمدينة القدس.

إن هذا الإجراء يهدف إلى تغيير الوضع القانوني للقدس خارقا اتفاقية جنيف الرابعة، ضاربا عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن، متنكرا للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تلك الاتفاقات التي نصت على أن يتم التفاوض على وضع القدس خلال مفاوضات الحل النهائي. وماذا سيقع التفاوض عليه إذا تمادت إسرائيل في تغيير التركيبة الديمغرافية لسكان المدينة واستمرت في هدم منازل الفلسطينيين بمختلف الذرائع الواهية وسعت حتى إلى ثني الزوار عن زيارة بيت الشرق؟ أليس ذلك محاولة لفرض واقع جديد يكون معه التفاوض خاليا من أي مضمون؟

إن فتح النفق ما هو في الحقيقة إلا حلقة في سلسلة قرارات لا تغيب أهدافها عن أحد، وهو إجراء يدخل في نطاق سياسة متكاملة تبينت معالمها في الأشهر القليلة الماضية منذ تولي الحكومة الجديدة مهامها في إسرائيل. فقد أقدمت السلطات الإسرائيلية في هذه المدة الوجيزة على توسيع المستوطنات واتخاذ الترتيبات لبنـــاء تجمعات سكنية عديدة أخـــرى فـــي الضفـــة الغربية وواصلت محاصرة المدن الفلسطينية وأمعنت في تجويع الشعب الفلسطيني وغلق باب الرزق أمام أبنائه. فهل تتناسب كل هذه الممارسات مع رغبة حقيقية فـــي طـــي صفحة الماضي وبناء علاقات جديدة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أساسها الاعتراف المتبادل بحق كل منهما في الاستقلال والكرامة والأمن؟

إن ما نشهده اليوم هو عودة إلى منطق القوة الغاشمة، وتراجع عن روح السلام، وتعنت في فرض الأمر الواقع دون أي اعتبار للقرارات الأممية أو مبالاة بالرأي العام الدولي. وهكذا تأكدت التوقعات يوما بعد يوم، وبدأ يتحقق ما كان يخشى من نكوص عن التعهدات بعنوان الأمن. وهل هنالك من أمن في غياب القانون والعدل؟ إن الأمن مقابل السلام شعار زائف ومطلب مستحيل؛ إذ أن الأمن لا ينتج إلا عن العدل والإنصاف وليس عن الظلم والطغيان واستلاب حقوق الشعوب.

لقد استبشر العالم بانطلاق مسيرة السلام وصفق لإبرام اتفاقات أوسلو وواشنطن والقاهرة باعتبارها خطوات على طريق إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية.

وإن تونس المحبة للسلام والتي ساندت مسيرة السلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام لتعبر اليوم عن تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق. وهي إذ تنبه لما تسببه التطورات الحالية من تهديد بنسف عملية السلام، لتهيب بهذا المجلس الموقر، وخاصة براعيَـيْ مسيرة السلام، التدخل السريع بغية وقف الممارسات الإسرائيلية التي تتناقض مع نص وروح الاتفاقات المبرمة في إطار هذه المسيرة، وذلك تجنبا لتفاقم الأزمة، مما يكون له أسوأ الانعكاسات على كافة دول المنطقة وشعوبها، بل وعلى الأمن والسلم في العالم.

إن إسرائيل مطالبة اليوم بالعدول عن ممارساتها وسياساتها التعسفية، والإقلاع عن كل ما من شأنه أن يعرقل جهود السلام، وذلك بالكف عن المساس بالأماكن المقدسة ووضع حد لإقامة المستوطنات ومحاصرة المدن الفلسطينية. كما أنها مطالبة بالوفاء بتعهداتها في إطار الاتفاقات المبرمة، والعودة إلى مائدة المفاوضات بإرادة سياسية جادة في إنجاز تسوية متطابقة مـع الشرعيـــة

الدولية، وتحقيق الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن الجولان السوري، وجنوب لبنان، في إطار سلام شامل وعادل ودائم.

إن خطورة الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية تستوجب التدخل السريع والحاسم من قبل مجلسكم الموقر لحمل إسرائيل على اتخاذ الإجراءات الفورية لتدارك الوضع قبل فوات الأوان، وذلك بغلق النفق غلقا نهائيا لا وقتيا، والوقف الفوري لأعمالها العدوانية ضد المدنيين، واحترام التزاماتها بما يكفل التقدم نحو السلام الذي ننشده كلنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية تونس على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي وزير خارجية كندا، صاحب السعادة الأونرابل لويد أكسويرثي. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكسويرثي (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن تصعيد العنف هذا الأسبوع في القدس والضفة الغربية وغزة هز أبناء كندا هزة عنيفة. إننا نشعر بانزعاج شديد من كثرة عدد من أزهقت أرواحهم من الفلسطينيين والإسرائيليين في الأيام الأخيرة، ونود أن نتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا من القتلى والجرحى.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء مصير عملية السلام في الشرق الأوسط. فالسلام الدائم لا يمكن أن يقوم إلا على الثقة.

(تكلم بالانكليزية)

لقد ساهمت الأحداث المأساوية التي وقعت هذا الأسبوع، وتوترات الأشهر الماضية، في تبديد الثقة التي بُنيت بشق الأنفس على مدى سنوات عديدة، والتي هي حيوية لنجاح مسيرة السلام. واستعادة هذه الثقة يجب أن تكون أولى الأولويات. وحتى يتحقق ذلك، يدفع ثمن باهظ من المعاناة البشرية، وعلينا جميعا أن نعترف بذلك.

ونعلم أننا لن نكسب شيئا من توجيه اللوم ونأمل أن تؤدي المعاناة الحالية إلى جعل الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء يتفقون على أن العنف ليس هو الحل. ونوجه نداء عاجلا إلى القادة في كل مكان في المنطقة بأن يبذلوا كل ما في استطاعتهم لاستعادة الهدوء ووضع نهاية فورية للعنف. وعلينا جميعا أن نؤيد أولئك القادة، وأن نقبل بأنه ليس أمامنا إلا طريق واحد هو طريق السلام. وندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى العودة إلى طاولة التفاوض في الأيام المقبلة، ويحدونا وطيد الأمل في أن يلتقي رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات في القريب العاجل.

إن الطرفين يمكنهما أن يدللا على تمسكهما بالسلام بأن يحترما وينفذا بالكامل الاتفاقات القائمة المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني. ونود أن نشهد بداية مفاوضات جادة بين الحكومتين السورية واللبنانية وبين الحكومة الإسرائيلية.

وما هو حيوي وحاسم الآن، تجنب أية إجراءات أخرى تؤدي إلى مزيد من العنف والمعاناة. ونحث حكومة إسرائيل أن ترجع عن قرارها بفتح مدخل جديد لنفق حشموتئيم؛ ونحن أيضا نأسف أسفا عميقا لهدم مركز المجتمع الفلسطيني. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تمضي قدما وبخطوات سريعة ومضمونية نحو تنفيذ اتفاقات أوسلو، وهو ما قالت إنها تنوي القيام به. ونحث الحكومة الإسرائيلية أن تبدي ذلك الالتزام بتجنب أية مبادرات أخرى لتغيير المركز الراهن بشأن الأمور التي ستكون موضوع مفاوضات بخصوص المركز الدائم. إن توسيع المستوطنات الإسرائيلية القائمة، أو اتخاذ إجراءات غير مدروسة في القدس أو في أي مكان آخر ليس خطوة ملائمة في هذا المناخ. ونحث السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل على التحلي بأقصى درجات الهدوء وضبط النفس في منع العنف.

ومن الحيوي أن تستعاد الثقة وأن يتأكد الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء من وجود التزام حقيقي بالتنفيذ الجاد والمبكر لتلك الاتفاقات. إن الإجراءات الانفرادية لا يمكن أن تحسم هذه المسائل البالغة الحساسية، فالمفاوضات وحدها هي الكفيلة بذلك.

وهدفنا هو إقرار سلام عادل شامل ودائم في الشـــرق الأوســـط، يقوم على المبادئ الواردة، على مرجيل، في قرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

ومن الصحيح أيضا أن المجتمع الدولي عليه مسؤولية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب أن نسأل أنفسنا اليوم عما إذا كنا مستعدين لمواصلة الكفاح من أجل السلام، وعما إذا كنا نقوم بكل ما يمكن لكل عضو هنا القيام به. إن من واجبنا أن نعبر بحرية عن آرائنا في قضية السلام وأن ننظر - بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي - في أية مبادرات من شأنها مساعدة الأطراف على بناء الثقة، مثل تجديد عملية مدريد.

إن اشتراك كندا في الجهود الرامية إلى كفالة السلم في الشرق الأوسط يرجع إلى حوالي خمسين عاما. وسلفي المرحوم ليستر ب. بيرسون، مُنح جائزة نوبل للسلام لجهوده خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦. ومنذ ذلك الوقت، وكندا تسهم في كل عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط.

والكنديون لا يريدون أن يروا منجزات السنوات العديدة الماضية وقد تحطمت. لقد ساعدت مشاركتنا النشطة في عملية السلام، بجانب مشاركة آخرين عديدين، في بناء السلم. لقد قبلنا التحدي المتمثل في رئاسة الفريق العامل للاجئين. ودعمنا وسنواصل تدعيم التنمية الاقتصادية للمنطقة، بما في ذلك المعونة المباشرة للفلسطينيين. ونحث جميع الأطراف على مواصلة الاستعدادات لمؤتمر القمة الاقتصادية الثالث لشمال أفريقيا والشرق الأوسط في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر، استكمالا للنجاح الذي تحقق للمؤتمرين السابقين اللذين عقدا في الدار البيضاء وعمان.

لقد كان مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ بشير حقبة جديدة في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الوقت، شهدنا زعماء يتحلون بشجاعة غير عادية يخطون إلى الأمام ويقبلون التحدي الخاص ببناء السلام في الشرق الأوسط. وقد أرسيت أسس السلام هذه بمشقة، وفي كثير من الأحيان بتضحية كبيرة. فلنكفل المحافظة عليها، والمداولات التي أجراها المجلس اليوم بداية بالغة الأهمية لإتمام ذلك البناء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لليمن، السيد عبد الكريم الإيرياني. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الإيرياني (اليمن): السيد الرئيس، أشكركم على إعطائي الفرصة للتكلم أمام مجلس الأمن حول مسألة خطيرة ومهمة للغاية بالنسبة لمنطقتنا. وأود في البداية أن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أن أعبر عن أملنا بأن أعمال المجلس ستكلل بالنجاح في ظل إدارتكم الحكيمة. كما أود أن أشيد بسلفكم على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن مجلس الأمن ينعقد اليوم في ظل تطورات خطيرة بالغة التعقيد تمر بها منطقة الشرق الأوسط، حيث برزت في الآونة الأخيرة تطورات مأساوية أدت إلى انفجار الوضع في القدس وبقية المدن الفلسطينية، وما زالت مستمرة حتى هذه اللحظة وذلك نتيجة للاعتداءات الظالمة والممارسات القاسية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني واستمرارها في تغيير معالم القدس الشريف، وآخرها فتح نفق يهدد سلامة مباني الحرم القدسي ومبان إسلامية أخرى. وفي الأيام القليلة الماضية استخدمت قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية الذخيرة الحية من مختلف الأسلحة ضد مسيرات المواطنين الفلسطينيين العزل. وقد أسفرت هـــذه الاشتباكـــات عـــن مقتـــل وجـــرح المئات من الفلسطينيين الأبرياء.

إننا ندين ونشجب إجراءات وممارسات القوات العسكرية الإسرائيلية واعتداءاتها المتكررة على المواطنين والمسؤولين الفلسطينيين في القدس العربية وباقي المدن الفلسطينية.

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات قمع وإرهاب يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال. إن هذا الوضع الخطير من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع في المنطقة وعودتها إلى دوامة التوتر والعنف ويشكل تهديدا للسلام في منطقة الشرق الأوسط.

إننا نعتبر أن ممارسات إسرائيل في مدينة القدس الشريف تشكل انتهاكا واضحا وصارخا للاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية التي نصت على أن يتم التفاوض بشأنها خلال مفاوضات الحل النهائي. وإن هذه الانتهاكات تهدد عملية السلام. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تتحمل مسؤولية هذه التطورات الخطيرة.

إن على مجلس الأمن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإيقاف ممارسات إسرائيل ضد المواطنين الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني. كما ندعو المجتمع الدولي، وخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والدولتين راعيتي عملية السلام، إلى التدخل السريع والعاجل لوقف إراقة الدماء وقتل الأبرياء والعمل على وقف كافة الإجراءات والممارسات التي تمس الأماكن المقدسة، ووقف جميع ممارسات إسرائيل القمعية ضد الشعب الفلسطيني، ووقف مصادرة الأملاك والأوقاف الإسلامية والمسيحية ومحاولة إسرائيل تغيير معالمها ووقف الحفريات التي تعرّض هذه المقدسات للخطر.

وانطلاقا من أن الجمهورية اليمنية ما زالت على تمسكها بأهمية السلام العادل والشامل في المنطقة المبني على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، فإنها تؤكد على أهمية التزام إسرائيل بعملية السلام، والاتفاقيات الموقعة، وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي هو وزير خارجية استراليا سعادة السيد الكسندر داونر. أدعوه إلى اتخاذ مقعده إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد داونر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأحداث العنيفة التي وقعت في القدس وفي الضفة الغربية وغزة خلال الأيام الثلاثة الماضية قد أصابت استراليا، حكومة وشعبا، بصدمة عنيفة. وأود من فوري أن أغتنم الفرصة التي تتيحها هذه الجلسة العلنية للمجلس كي أعرب عن مواساة استراليا لأسر جميع الذين أصيبوا أو قتلوا. وواضح أن ثمة إحباطا شديدا في المناطق التي حدث فيها هذا العنف. والرد الدائم الوحيد الممكن على هذا الإحباط هو السلام. ويجب السعي بنشاط إلى تحقيق السلام كما يجب أن تصحبه المساعي الجادة لإزالة المصادر الأساسية للإجحاف، ونشر رسالة التسامح.

وتدعو استراليا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى بذل كل ما في وسعهما لوقف العنف. وينبغي أن يضمنا عدم اتخاذ أي خطوات تزيد من استثارة العنف. واستراليا تؤيد بشدة عملية مدريد لأنها توفر أفضل الفرص لتحقيق سلام عادل وآمن في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف أيضا إلى احترام التعهدات والالتزامات التي قطعوها، بما في ذلك البدء في مباحثات موضوعية بشأن قضايا المركز النهائي وإعادة وزع القوات. وينبغي أن تعيد جميع الأطراف الالتزام بالسعي إلى حل خلافاتها حلا سلميا. وعليها أن تستأنف الحوار المباشر. فالوعد بالتفاوض على الحلول قد قطع. ولا يجب تعطيل هذه المفاوضات أو تجنبها. ولا يمكن بغير هذه الخطوات العودة إلى إحراز تقدم نحو صياغة سلام دائم وتأمين الرفاه لمستقبل الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية الأردن، سعادة السيد خالد المدادحة. أدعوه إلى اتخاذ مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد المدادحة (الأردن): أتوجه إليكم بالشكر لسرعة تجاوبكم لعقد هذه الجلسة الطارئة الهامة للمجلس الموقر، وأنتهز الفرصة لتهنئتكم بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

لقد بينت الأحداث الدامية المتسارعة في مناطق الحكم الذاتي والأراضي المحتلة، والتي ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، بصورة لا تقبل الشك، أن مسيرة السلام قد وصلت إلى مرحلة خطيرة وحرجة للغاية، مما يتطلب من مجلسكم الموقر اتخاذ الخطوات والقرارات التي تتناسب مع حرج الموقف الراهن والكفيلة بمعالجته.

لقد رحبت الحكومة الأردنية منذ البداية بالقرار الذي اتخذه الشعب الاسرائيلي في اختيار حكومته الجديدة، وفتحنا باب الحوار معها، ودعوناها للتعاون معنا ومع جميع الأطراف المعنية لمواصلة مسيرة السلام استنادا لمرجعية مؤتمر مدريد وما انبثق عنه من الاتفاقيات المرتكزة على مبادلة الأرض بالسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أملا في التوصل إلى تحقيق السلام الشامل والعادل متجاوزين بهذا الحوار كثيرا من الشعارات والبيانات الانتخابية السلبية غير الواقعية التي أطلقت خلال الحملة الانتخابية، أملا منا بأن واقعية الحكم ومسؤولياته ستتطلب منها اتخاذ مواقف أكثر إيجابية وواقعية. وكان موقفنا خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في شهر حزيران/يونيه الماضي، يدعو لتجاوز هذه الشعارات وإعطاء مهلة للحكومة الاسرائيلية الجديدة لتحدد موقفها في مسيرة السلام.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، بذل جلالة الملك الحسين والحكومة الأردنية، جهودا حثيثة وحوارا متواصلا لحث السيد الرئيس الاسرائيلي المنتخب وحكومته للعودة إلى إطار مؤتمر مدريد، والتوقف عن الإجراءات التي من شأنها الخروج عن هذا الإطار، كما نبهنا وحذرنا من أن مواصلة حركة الاستيطان وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وتشريد السكان، وإغلاق مناطق الحكم الذاتي وتفاقم المشاكل المعيشية والاقتصادية وسحب الهويات ستؤدي حتما إلى عودة حالة اليأس وفقدان الأمل والتوتر والعنف. كما حذرنا من خطورة المساس بالأماكن المقدسة وبوضع مدينة القدس الذي تم الاتفاق على تأجيله لمرحلة المفاوضات النهائية، وطالبنا شركاءنا في عملية السلام في إسرائيل بعدم التباطؤ في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

إن الأحداث الدامية الخطيرة التي اندلعت في الأيام الأخيرة، قد أكدت مخاوفنا، ولم تكن مفاجأة لنا، حيث أن فتح النفق كان بمثابة الشرارة التي أشعلت نار هذه المواجهات الدامية.

لقد استمعنا باهتمام شديد، إلى كلمات السادة رؤساء الوفود أمام مجلسكم الموقر، التي تضمنت كثيرا من النقاط الإيجابية التي يمكن إدراجها في مشروع قرار يصدر عن مجلسكم الموقر لمعالجة الأزمة. ومن أهم هذه النقاط، تهدئة الأوضاع وإغلاق النفق وتشكيل لجنة دولية، حسب اقتراح جلالـــة الملـــك الحسين، لتقصي حقيقة ما حدث وإيجاد الوسائل لمعالجة المساس بوضع الأماكن الأثرية في القدس خاصة وأن هناك قرارات دولية واضحة تدعو لعدم المساس بوضع الأماكن المقدسة. كما يجدر أن يتضمن مشروع القرار تعهدا إسرائيليا واضحا، بسرعة تنفيذ الاتفاقيات وخاصة الانسحاب من مدينة الخليل، تمهيدا لسرعة البدء في مفاوضات المرحلة النهائية. كما يجب أن يتضمن اتخاذ الإجراءات الكفيلة لضبط الأمور وعدم تكرار مثل هذه الأحداث الخطيرة، ودعوة الحكومة الاسرائيلية لاستئناف مفاوضات السلام على المسارين السوري واللبناني، ومن النقطة التي توقفت عندها تلك المفاوضات، واتخاذ الحكومة الاسرائيلية الإجراءات السريعة لفك الحصار عن المناطق المغلقة، لإزالة الضائقة الاقتصادية عن الشعب الفلسطيني.

إن شعوب منطقتنا المتعطشة للسلام، تدعونا للعمل الجاد الحثيث، الذي بدأ في مدريد. وعلينا، عربا وإسرائيليين أن نكون في مستوى آمال هذه الشعوب لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، يرتكز إلى المبادئ السلمية المتفق عليها ويعيش من خلاله أبناؤنا وأحفادنا حياة آمنة مستقرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية للجمهورية العربية السورية، سعادة السيد فاروق الشرع. وأرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد فاروق الشرع (سوريا): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أستهل كلمتي بتهنئتكم الخالصة على انتخابكم رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أتحدث بقليل من التفصيل عن موقف بلادي، سوريا، باعتباري أشارك في هذه الدورة للأمم المتحدة التي تصادف فيها عقد مجلس الأمن أثناء الأحداث الدامية التي جرت مؤخرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن سوريا، وهي طرف معني بعملية السلام، قد أكدت أكثر من مرة أن خيارها من أجل السلام هو خيار استراتيجي. ومنذ أن عقد مؤتمر مدريد كان لبلادي دور رئيسي في عقد ذاك المؤتمر وفتح الباب أمام عملية سلام شاملة لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. وأستطيع أن أقول إن الجهود الدولية الكبيرة التي بذلت من أجل عقد مؤتمر مدريد، والمناقشات والمداولات الواسعة التي سبقت عقده، من أجل الاتفـــاق

على الأسس والقواعد لإطار مؤتمر السلام في مدريد - أقول إن هذه الجهود الدولية الكبيرة، وموافقة سوريا بشكل خاص آنذاك، أدت إلى الحديث لأول مرة عن السلام في المنطقة بعد صراع طويل استمر عقودا عديدة من الزمن.

إن فتح النفق الذي أدى إلى هذه الأحداث الدامية ليس إلا تجسيدا حيا لإغلاق باب السلام. ويخطئ من يعتقد أن سبب هذا الفتح هو خدمة للسياح لكي لا يسيروا بضع عشرات الأمتار التي يسيرونها في الوضع الراهن.

وكما قلت فالكثيرون في منطقتنا، وفي العالم، ممن يتابعون عملية السلام، يعرفون أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة جاءت باستراتيجية لا علاقة لها بالسلام. وكما يبدو منذ اليوم الأول لهذه الحكومة، وحتى اليوم الذي فتح فيه هذا النفق فإن حكومة إسرائيل - للأسف - لا تملك استراتيجية للسلام، بل إن سياستها تستهدف دفن عملية السلام بوسائل شتى.

إن مـــن تابـــع تصريحـــات وممارســـات الحكومة الإسرائيلية منذ تسلمها السلطة قبل مائة يوم تقريبا يلاحظ أنها لم تترك فرصة إلا وأشعرت فيها الجانب العربي بأنها مصرة على تغيير أسس وقواعد عملية السلام. وأنها متمسكة بمواقفها المتعنتة الرافضة لمبدأ الأرض مقابل السلام، وهي أيضا تعلن دون مواربة أنها لن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة ولن تنسحب من الجولان السوري المحتل، ولا من القدس الشرقية وأنها تود تنشيط الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وغزة والجولان. وأنها كذلك لا تكترث إطلاقا بالاتفاقات والتعهدات والانسجامات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات السابقة في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة.

إن ما جرى خلال اليومين الماضيين يعبر بشكل واضح عن مأساة الشعب الفلسطيني ويجسد أن هذا الشعب لن يستسلم ولـــن يستكيـــن للظلم والعدوان والاحتلال والاستيطان، ومهما جرت هنـــاك مـــن محاولات لحرف عملية السلام عن أهدافها أو الانتقاص من متطلباتها، فإن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأقل من حقه المشروع في تقرير المصير واستعادة كامل أراضيه المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ونحن في سوريا كذلك لن نتراجع عن خيارنا الاستراتيجي من أجل السلام، ولن نقبل بأقل من الانسحاب الكامل من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ونعتبر أن الحكومة الإسرائيلية إنما تحاول التنكر للالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها إسرائيل على يد الحكومة السابقة. إن هذه الالتزامات والتعهدات، بتقديرنا وبتقدير العالم أجمع، تشكل ركنا أساسيا لاستئناف المفاوضات على جميع المسارات. وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية لن تلتزم بما قطعتـــه الحكومـــة السابقة على نفسها من تعهدات والتزامات، فإنها تقول لنا وللعالم أجمع إنكم يجب ألا تصدقوا أن هذه الحكومة الإسرائيلية ستقطع على نفسها تعهدات وستحترم هذه التعهدات بموجب قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد.

فكيف بالإمكان لأي طرف عربي أن يستأنف عملية السلام دون هذه الالتزامات ودون هذه التعهدات وفي مناخ كهذا المناخ الذي نعيشه هذه الأيام المليئ بالتحديات والذي يشعرنا جميعا بأن هناك عودة لشريعة الغاب بدل أن يكون احترامنا الأساسي للقانون الدولي وللشرعية الدولية ولقرارات مجلس الأمن؟

وإنني آسف لهـــذا الاستطـــراد ولكننـــي أقول بأن ما يجري الآن يجب أن يكون حافزا لنا جميعا ومنبها ومذكّرا بأن عملية السلام في خطر حقيقي، وأن عملية السلام تحتضر، وأن عملية السلام قد تندثر، وقد لا تتكرر هذه الفرصة التي أتيحت لتحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وإن الغرور والصلف لا يصنعان السلام. وإسرائيل هذه الأيام تعيش صلفا وغرورا لا سابقة لهما. هم يعتقدون أن العرب لا حول لهم ولا قوة، وأن إسرائيل بالمقابل تملك كل وسائل القوة من أسلحة دمار شامل، في مقدمتها السلاح النووي، وترسانة فائقة التطور ومتنوعة القدرة التدميرية، فإنها بذلك ليست مجبرة على أن تنصاع للقانـــون الدولـــي ولا لقـــرارات مجلس الأمن، ولا لمبادئ الشرعية الدولية.

إن مجلس الأمن المعني بتحقيق الأمن والسلم الدوليين والسهر عليهما مُطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يتخذ ما يراه مناسبا من أجـــل إحيـــاء عمليـــة الســـلام،

ووضعها على الطريق الصحيح، وإدانة هذه العمليات الدامية التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع حد لهذه الأحداث الدامية والمؤسفة والمؤلمة.

وبالتالي، نحن نعتقد بأن الموضوع رغم أهمية وضرورة إغلاق هـــذا النفـــق الذي انطلق منه الشر يجب ألا نكتفي ببحث هذا الموضوع، وإنما يجب أن يتخذ هذا المجلس القرار الصائب لإنقاذ عملية سلام تحتضر، ولإنقاذ المنطقة من مشاهدة المزيد من العنف والتوتر الذي لا طائل منه ولن يستفيد منه أحد.

أختتم كلامي وأعتذر عن هذه الإطالة لكي أقول بأن الدول العربية جميعها قد أكدت بصوت واحد وفي مؤتمرين، الأول على مستوى القمة، والثاني على مستوى وزراء الخارجية، بأن السلام بالنسبة للعرب هو خيار استراتيجي لكن من غير المقبول ألا يكون السلام خيارا استراتيجيا لاسرائيل. وإنها لكارثة حقيقية ومأساة كبيرة ألا يكون كذلك.

كما أن القمة الأوروبية التي عقدت في فلورنسا، والقمة الصناعية التي عقدت في ليون قد أكدت أسس عملية السلام ومبادئ هذه العملية المرتكزة على قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام. وآن الأوان أن تدرك إسرائيل أنها لن تستطيع أن تحقق السلام وتحتفظ بالأرض المحتلة. وعليها أن تختار، وهذا الخيار هو أن تعيد الأراضي التي احتُلت بالقوة إلى أصحابها الشرعيين، وأن تحترم التزاماتها وتعهداتها حتى يفتح الطريق مرة أخرى أمام عملية السلام التي يتوق إليها ليس فقط شعوب المنطقة وإنما العالم بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير الشؤون الخارجية للجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية للمغرب، سعادة السيد عبد اللطيف الفيلالي.

اصطُحب سعادة السيد عبد اللطيف الفيلالي، رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية للمغرب، إلى مقعد إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرحب برئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية للمغرب وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد الفيلالي (المغرب): السيد الرئيس يشرفني باسم وفد المملكة المغربية أن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر. ولي اليقين أن كفاءتكم الدبلوماسية وخصالكم الحميدة ستكون ضمانا لإنجاح أعمال المجلس. كما يسعدني أن أشكر سلفكم السيد تونو إيتل، مندوب ألمانيا الدائم، على ما بذله من جهود أثناء رئاسته لمجلس الأمن.

يعقد مجلس الأمن اجتماعه هذا وفلسطين تعرف وضعا متفجرا خطيرا يهدد كل المكتسبات التي تحققت منذ مؤتمر مدريد. فالدماء التي أريقت والضحايا الأبرياء الذين سقطوا بسبب الاستفزازات والاعتداءات الإسرائيلية خلال اليومين الأخيرين كانت بالفعل متوقعة من لدن الجميع. فالحصار الذي ضربته الحكومة الإسرائيلية على الفلسطينيين القاطنين في غزة والضفة الغربية، وتنكُّر الحكومة الإسرائيلية لمواثيق السلام المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وقرار السلطات الإسرائيلية بالتمادي في سياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى الإهانات والاستفزازات المتكررة التي تمارسها الشرطة والجيش الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، كل ذلك ما كان له أن ينتهي إلا إلى ما نحن بصدده اليوم.

إن بلادي كانت دائما في صدارة الدول المدافعة والفاعلة في مسيرة السلام منذ السبعينات وقبلها. فقد أيدت كافة المبادرات الداعية إلى إقامة سلام عادل ودائم ومتوازن يكفل حق الجميع ويلتزم به الجميع. وصفّقنا لمؤتمر مدريد لأنه كان من صميم الأسس والمبادئ التي قامت عليها سياستنا الخارجية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي عموما والصراع الفلسطيني الإسرائيلي خصوصا. وصفّقنا كذلك لمعاهدة أوسلو وذهبنا لواشنطن للمشاركة في حفل اعتماد هذه المعاهدة من لدن الفلسطينيين والإسرائيليين تحت الرعاية الأمريكية والروسية.

وتفاءلنا كما تفاءلت جميع دول العالم بمسيرة السلام القائمة على معاهدة أوسلو، والتي تقر مبدأ الأرض مقابل

السلام واحترام حقوق جميع الأطراف المعنية في الصراع. وأيدنا كل ذلك وسخّرنا كل الوسائل الدبلوماسية والسياسية الممكنة لهذا الغرض، إيمانا منا بأن شمس سلام عادل ودائم قد أشرقت. علما بأن المفاوضات قد تطول وقد تتباطأ من حين لآخر.

وفجأة جاءت حكومة السيد بنيامين نتنياهو وتوقف كل شيء. وتم التراجع عن كل المبادئ التي اعتمدها بالإجماع المشاركون في مؤتمر مدريد، بما في ذلك إسرائيل نفسها، وتعثرت المفاوضات على جميع المسارات. وبدأت الحكومة الإسرائيلية الجديدة تفرغ معاهدة أوسلو من كل مضامينها ومحتواها. وكانت هذه أول مرة نرى فيها حكومة تقوم على أساس الديمقراطية والتناوب على الحكم ترفض الالتزام بما تعهدت به دوليا الحكومة السابقة، مما لا يتمشى مع الديمقراطية والمواثيق الدولية. ونحن لا يمكننا إلا أن نستنكر هذا الوضع ونرفضه ونطالب بقوة وإلحاح الحكومة الإسرائيلية باحترام ما تعهدت به إسرائيل من المعاهدات والمواثيق وما التزمت به لتحقيق سلام عادل ودائم مع السلطة الوطنية الفلسطينية وجيرانها العرب.

بالأمس وجّه جلالة الملك الحسن الثاني، بصفته رئيسا للمؤتمر السابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ورئيسا للجنة القدس، باسم العالم الإسلامي - وجّه إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة رسالة يستنكر فيها الاستفزاز الذي قامت به إسرائيل تجاه مشاعر العرب والمسلمين. فقد انتهكت بصورة صارخة كافة القرارات الأممية التي تنص على المحافظة على معالم القدس الشريف، وتعمل على خلق وضع جديد ضاربة عرض الحائط بما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مدريد، وبما تم التوصل إليه من اتفاقيات بيـــن السلطـــة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل خاصة منها ما يتعلق بالوضع النهائي لمدينة القدس. وقد طلب جلالة الملك من السيد الأمين العام اعتماد الرسالة الملكية كوثيقة رسمية للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن حتى يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في إحقاق الحق، والوقوف ضد أي إجراء يمس الحقوق العربية والإسلامية المشروعة، وضد نهج إسرائيل لسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة التي لن تؤدي إلا إلى الطريق المسدود والعودة بالمنطقة بأسرها إلى دوامة العنف وعدم الاستقرار.

هذه هي مسؤولية مجلس الأمن في دعوة إسرائيل إلى ضرورة الرجوع إلى احترام كافة الاتفاقيات التي توصلت إليها مع الأطراف المعنية قبل الانتخابات الأخيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر الوزير الأول ووزير خارجية المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي أمين عام اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي للجماهيرية العربية الليبية، سعادة السيد عمر مصطفى المنتصر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، في البداية أود التوجه إليكم بخالص التهنئة على ترؤسكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأنا على يقين من أن مواهبكم الشخصية وخبرتكم الدبلوماسية ستمكنانكم من قيادة أعمال المجلس بنجاح. كما أود تقديم الشكر والامتنان لسلفكم السفير تونو إيتل، المندوب الدائم لألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة، على إدارته الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

مرة أخرى يقف العالم، بما فيه هذا المجلس، شاهدا على مواصلة المذابح التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن على يد المعتدين الإرهابيين الاسرائيليين. قوة غاشمة في مواجهة شعب أعزل أثخنته الجراح وسحقته الظروف العاثرة، حتى لم يعد في جسده مكان لجرح ولا دم ينزف. المغتصبون الصهاينة أقاموا كيانهم العنصري، مستخدمين الإرهاب والقتل والتشريد للشعب الفلسطيني تدعمهم في ذلك كثير من الدول في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي انحازت الى جانب الإرهاب والتنكيل الموجه ضد العرب والمسلمين متناسية ما يمليه عليها واجبها كقوة عظمى تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن الذي وضعت فيه الشعوب أملها في إحقاق الحق وإعلاء العدل والإنصاف.

إن المجازر والإبادة الجماعية التي ترتكب الآن ضد الشعب الفلسطيني إنما تتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى الدولة الأعظم، وإن انحيازها وتأييدها ودعمها اللامحدود

للإسرائيليين هو الذي شجعهم على المضي في غيهم. يقتلون الفلسطينيين كأنهم قطعان ضالة ويشردونهم من أين؟ من وطنهم ومنازلهم وبساتينهم. أي جريمـــة هذه التي يندى لها جبين الإنسانية والتي لا تحـــرك ضميرا لأكبر دولة في العالم ولا تستحق منها سوى التجاهل. وفي أحسن الظروف مناشدة الطرفين ضبط النفس.

ألا يحق لنا أن نسأل مجلسكم الموقر بما تعنون عندما تناشدون الطرفين ضبط النفس. القاتل أو المقتول؟ الضحيـــة أم الجـــلاد؟ وإنكم أول من يعلم أن هذا الوضع لا يستقيم ولا يخدم السلم والأمن الدوليين. فالاحتلال الاستيطاني يتزايد كل يوم رغم قرارات مجلسكم الموقر. والسجون تمتلىء الى حد الاكتظاظ بالشباب الفلسطينيين والمنازل تنسف لأتفه الأسباب. والأماكن المقدسة تدنس ويعتدى على حرماتها كل يوم. بل ها هي الإجراءات قد اكتملت لتهديمها وإزالتها من فوق الأرض. والاتفاقات مزقت ووقع النكوص عليها. والتصريحات الرعناء والمستهترة التي نسمعها كل يوم أنه لا حق للفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة. ولا تفكير في الانسحاب من الجولان إلا بعد مئات السنين. ولا حق للفلسطينيين في القدس. وتفتح الأنفاق تحت المسجد الأقصى تمهيدا لتدميره. والهجوم لا يقع فقط على الأراضي المحتلة بل يمتد ليشمل أراضي الحكم الذاتي بما فيها غزة.

كل هذا وتتكلمون عن السلام. أي سلام هذا؟ سلام القاتل والضحية، سلام الذئب والحمل، سلام الإرهابيين المدججين بكل أنواع الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، النووية والجرثومية والكيماوية. وشتات شعب تآمرت عليه الدنيا كلها حتى أصبحت مأساته أفظع مأساة شهدها القرن العشرون.

ليس هناك من هو مع السلام مثل بلادي. الخلاف بيننا وبين غيرنا هو أننا ضد الاستسلام وفرض الأمر الواقع. نحن مع السلام الدائم والشامل والعادل. بلادي لا تكن أية كراهية لليهود كيهود، وهي في الوقت الذي تحرص فيه على سلامة وحقوق الشعب الفلسطيني، تحرص على سلامة وحقوق اليهود. ولذلك فإنهـا أعلنت صراحـــة أن ما تسمى بإجراءات السلام لن تقود الى سلام حقيقي، لأن السلام الحقيقي يجب أن يكون أولا شامـــلا وثانيـا عادلا. وها هي الأحداث تبرهن على عمق رؤيتنا وسلامة تحليلنا.

إن الســـلام العادل والشامـــل والحقيقي يجب أن يشمل الفلسطينييـــن واليهود. ولذلك لن يتحقق إلا بإقامة دولة ديمقراطية منزوعة السلاح التقليدي والذري والبيولوجي والكيماوي، يعيش فيها العرب الفلسطينيون واليهود على حد سواء تحت حكم ديمقراطي تشرف عليه الأمم المتحدة على غرار الحل الذي جرى في دولة جنوب أفريقيا.

ونحن على يقين بأن هذا هو الحل الذي يخدم مصالح العرب واليهود. وإن لم يتحقق فإن المأساة ستستمر. فالقوي لن يظل قويا الى الأبد. والضعيف لن يظل ضعيفا الى الأبد. هذه حقيقة تاريخية شهدتها كل العصور ولن تتغير لأنها سـُنـَّة الله ولن تجد لسـُنـَّة الله تبديلا.

في الختام، تود بلادي أن ترى مجلس الأمن الذي يتناول اليوم هذا الموضوع المأساوي بالنقاش يتحمل مسؤوليته ويوقف المعتدين الاسرائيليين عن المضي في خططهم الرامية الى تهويد مدينة القدس، وإيقاف الاعتداءات المبيتة ضد الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين فيها. وأن يفرض عليهم الالتزام بتعهداتهم والجلوس الى مائدة المفاوضات بدون صلف ولا غرور وبدون شروط مسبقة. وأن يحدد لذلك موعدا قريبا وإلا فرض عليهم المجلس أشد العقوبات طبقا للفصل السابع الذين ظلوا معفيين منه أكثر من نصف قرن.

إن مجلسكم الموقر مطالب اليوم بعدم تكرار العبارات التقليدية كالتعبير عن القلق والانزعاج، والدعوة للأطراف بضبط النفس لأنها عبارات سمعناها كثيرا، لكنها لم توقف عدوانا ولم تردع ظالما ولم تنصف ضحية. وتكرارها لا يزيد إلا تعميق الشعور لدى العرب والمسلمين بأن المجلس يعتمد سياسة الكيل بمكيالين. وإنه لم يوجد إلا لعقاب العرب والمسلمين. ولا يغرنكم المظهر. فالحق سينتصر ولو بعد حين. والباطل زاهق ولو بعد حين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعـــاون الدولـــي فـــي

الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي في قائمتي وزير العلاقات الخارجية في السودان، سعادة السيد علي عثمان محمد طه. أرحب به وأدعوه ليشغل مقعدا الى طاولة المجلس وللإدلاء ببيانه.

السيد طه (السودان): أود في بداية حديثي، أن أعبر عبركم عن مشاعر الحزن والأسى العميق الذي يسود في أنحاء السودان من جراء الأرواح التي أزهقت مؤخرا في القدس الشريف. وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم باسم السودان بالعزاء لأسر الضحايا وأعبر عن تمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى.

لا شك أن السلام العادل والشامل غاية تنشدها الدول المحبة للسلام، وتسعى لتحقيقه تأسيسا على مبادئ العدل والإنصاف. كما أن النكوص عن التعهدات والالتزامات يتعارض والرغبة الحقيقية في إحلال السلام ويقوض العمل من أجله.

إن ضياع فرص السلام العادل والدائم والشامل نتيجة لما تقوم به قوى الاحتلال من ممارسات في أراضي الغير - الأراضي العربية - لهو دليل واضح على التناقض الجوهري بين حقيقتي "الاحتلال" و "السلام".

إن الإجراء الذي عمدت إليه الحكومة الإسرائيلية في مدينة القدس من فتح النفق الذي يمتد تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى الشريف في المنطقة الشرقية من هذه المدينة وما تبع ذلك من قمع دموي عنيف للمدنيين العزل الذين عبروا عن رفضهم لهذا الإجراء الذي يمس أقدس وأنبل مشاعرهم والذي ترفضه وتدينه المواثيق الدولية والقيم الإنسانية المتحضرة، إن هذا الإجراء يخالف مخالفة صريحة قرارات مجلسكم الموقر المتصلة بوضع مدينة القدس.

ولا شك أنكم تعلمون ما للمسجد الأقصى من مكانة عظيمة في نفوس المسلمين قاطبة في كل أرجاء الأرض. فهو جزء من عقيدة المسلمين وإيمانهم، يحيطونه بمشاعر الإجلال والحب. وهو بعد ذلك مرتبط بتاريخهم بعيده وقريبه، ويمثل بذلك جزءا هاما وعظيما من تراثهم وثقافتهم.

إن مدينة القدس بما تضمه من أماكن مقدسة لأتباع الديانات الثلاث توجب علينا أن نعمل على ضمان بقائها مهوى لأفئدة المؤمنين وحرما آمنا يسود فيه التسامح الديني والسلام. إن إدراك مكانة المسجد الأقصى وما يلاقيه أي تحرك أو تصرف لتغيير وضعه وحالته يفسر لنا الرفض الذي عبرت عنه بالتظاهر السلمي جماهير الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية، والتي تعبر حقيقة عن مشاعر كافة المسلمين والعرب في أقطارهم المختلفة.

ولعله من المناسب هنا أن أعيد إلى الأذهان أحداث حريق نفس المسجد عام ١٩٦٨ والتي أثارت أعمق المشاعر لدى المسلمين قاطبة وحدت بزعمائها إلى الاتفاق على إنشاء كيان رسمي جامع يمثلهم فكان مولد منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن هذه الممارسات ستؤدي حتما إلى كارثة تترتب عليها عواقب وخيمة على شعوب ودول الإقليم وستكون لها نتائج فادحة على السلم والأمن الدوليين.

لذا، فإن السودان، وهو يدين بشدة هذا الإجراء الاسرائيلي ويدين قمع المدنيين العزل، ليطلب من المجلس الموقر من واقع الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية والاتفاقيات التي ارتضتها الأطراف الاضطلاع بمسؤوليته التامة في حفظ الأمن والسلام الدوليين والطلب إلى إسرائيل الوقف الفوري لهذه الإجراءات التي تمس مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم. كما لا بد أن يتخذ المجلس إجراءات محددة لوقف الاعتداءات على الشعب الفلسطيني مع كامل الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان.

إن السودان تضامنا منه مع حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية، والتزاما منه بمقررات القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران/يونيه هذا العام يدعو مجلسكم الموقر إلى اثبات مصداقيته بأن يعمل على تنفيذ كافة قراراته الصادرة حول النزاع العربي - الاسرائيلي ومقررات مؤتمر مدريد، بما يحقق السلام

العادل والشامل على جميع المسارات، وذلك وحده هو السبيل إلى الاستقرار والأمن في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير العلاقات الخارجية للسودان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو وزير الدولة للشؤون الخارجية لسلطنة عمان. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بن عبد الله (عـُمان): أيها الرئيس، نهنئكم على سدة الرئاسة لهذا المجلس.

ينعقد مجلس الأمن حينما يكون السلم والأمن العالميان في حالة تهديد. نعم إن الأمن والسلم العالميين حقا في حالة تهديد. كيف لا والقدس الشريف، الذي باركه الله سبحانه وتعالى بمسرى رسوله ونبيه محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وسلم، تراق الدماء على ترابه؟ تراق الدماء على تلك البقعة التي جمعت فيها أرواح الأنبياء خلف إمامة الرسول محمد وبوجود عيسى وموسى وابراهيم وكل الرسل. نشعر بالحزن الشديد لما يحدث في تلك البقعة المباركة. ندعو الله سبحانه وتعالى أن يتغمد شهداء تلك الأرض بالنعمة وبالجنات الفسيحة، وأن يلهم أهلهم وذويهم بالصبر، وفي نفس الوقت فإننا نتقدم بالتعزية والمواساة لأسر أولئك الذين قتلوا من الاسرائيليين. إنهم ضحايا سياسة إسرائيل الخاطئة. إنهم ضحايا سياسة عدوانية استفزازية لا معنى لها.

أنتم أعلى سلطة في المجتمع الدولي. تجتمعون اليوم وقد شهدتم جميعا بأنه لا سبيل إلى تجنب مزيد من الدماء ومزيد من العنف ومزيد من الكراهية إلا بالعودة إلى طريق السلام - طريق السلام الذي دعمه المجتمع الدولي في مدريد، وبذلت جهود كبيرة، واستثمرت إمكانيات هائلة حتى أمكن تحقيق اتفاقيات بين الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي.

استمعت صباح اليوم إلى السيد وزير خارجية إسرائيل الذي يقول إن إسرائيل لا تقبل بالشروط المسبقة. نعم نقول إن إسرائيل ملزمة بالشروط المسبقة. تلك هي الاتفاقيات التي التزمت بها دولة اسرائيـل مـــن خلال الحكومة الاسرائيلية السابقة. وقد أوجز لكم السيد فاروق القدومي هذا الصباح كيف خرقت تلك الاتفاقيات. والآن الأمـــر بيـــن أيديكـــم، أنتم أعضاء مجلس الأمن، ومنكم الأعضاء الدائمون الخمســـة، الذين بأيدهم اتخاذ القرارات.

نحن لا نطلب المستحيل. لقد تفضل هذا الصباح السيد وزير خارجية بريطانيا وقدم أفكارا وآراء طيبة في كيفية معالجة الوضع. وبإمكان المجلس أن يتبنى تلك الأفكار. وله الحق في أن يأمر إسرائيل بالعدول عما هي عليه. يتحدثون عن نفق عمره ٢٠٠٠ عام. لقد عاشت أجيال وأجيال وأجيال على تلك الأرض المباركة. ولم يكن ذلك النفق مثارا للكراهية والقتل وسفك الدماء. ثم هل هذا النفق مأمون؟ هل نحن نناقش قضايا مثل السياحة؟ نحن لا نناقش قضايا السياحة. ذلك النفق يتصل بالمسجد الأقصى وبقبة الصخرة التي هي من أقدس المقدسات لدى المسلمين.

هل يعلم أعضاء المجلس أن من عقيدة المسلمين أن من يموت دفاعا عن تلك الأرض المباركة يتغمده الله في جناته؟ تلك قضية خطيرة وحساسة. إذا لم تستطيعوا أنتم أعضاء مجلس الأمن الاتفاق على إصدار قرار يأمر إسرائيل بالعدول عما هي عليه، وذلك من صلب صلاحياتكم، فعلى الأقل تستطيعون أن تقدموا النصيحة لإسرائيل. وذلك أضعف المواقف.

لا أعتقد أنكم توافقون على أن ننكر على الشعب الفلسطيني حقه المشروع في الدفاع عن نفسه، الدفاع الذي ضمنه ميثاق الأمم المتحدة. وعندما يخرج الفلسطينيون ليعبروا عن مشاعرهم وعن رفضهم لتلك الممارسات التي تقوم بها حكومة إسرائيل، وأقول حكومة إسرائيل وليس شعب إسرائيل، فإن ذلك حق مشروع.

أولئك الذين يتكلمون عن الديمقراطية، أين هي الديمقراطية؟ هل الديمقراطية أن يقتلوا الأبرياء؟ هل الديمقراطية أن تـُخرج الدبابات والمصفحات من معسكراتها إلى الشوارع الآمنة وإلى الأراضي المباركة؟ هذه ليست ديمقراطية.

لن أزيد على ما قلت ولكن النصيحة لحكومة إسرائيل مطلوبة منا جميعا. فليبارك الله مسعاكم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية عمان على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي وزير خارجية البحرين، سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آل خليفة (البحرين): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم تهنئة وفد دولة البحرين لتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الحالي، آملا أن تتكلل جهودكم بالتوفيق والنجاح للمحافظة على الأمن والسلم والاستقرار في العالم. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أقدم الشكر والتقدير لسعادة البروفيسور تونو إيتل، المندوب الدائم لألمانيا، على ما أبداه من جهود مخلصة أثناء رئاسته للمجلس خلال شهر آب/أغسطس الماضي.

إن دولة البحرين لتنظر بقلق شديد إلى الأحداث الخطيرة التي تفجرت في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الأخيرة. فقبل أيام فوجئنا بقيام السلطات الإسرائيلية بفتح نفق يمتد تحت آثار إسلامية بمدينة القدس المحتلة في محاولة لتهويد المعالم الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وطمسها. ولقد ترك الإجراء الإسرائيلي سخطا واستنكارا في الأراضي الفلسطينية بصفة خاصة والعالم الإسلامي بصفة عامة باعتباره عملا عدوانيا مباشرا، موجها ضد المعالم الإسلامية المقدسة، واستفزازا لمشاعر العرب والمسلمين. ومما يؤسف له أن السلطات الإسرائيلية قد تعاملت مع ردود الفعل الغاضبة والمشروعة بالأراضي الفلسطينية بصورة تتنافى وتوجهات السلام في المنطقة. فلقد قامت قوات الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين المتظاهرين احتجاجا على الإجراء الإسرائيلي مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى.

إننا ندين بشدة السياسة الإسرائيلية التي أدت إلى تعريض أبناء الشعب الفلسطيني لهذه المذابح المروعة. كما ونستنكر الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير معالم المقدسات الإسلامية وتهويدها. ونطالب إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بإغلاق النفق الذي يربط بين ساحة البراق في الجهة الجنوبية الغربيـــة للمسجد الأقصى. فهذا النفق يعرض أمن وسلامة المسجـد والآثار المعمارية الإسلامية القائمة فوقه للخطر. وندعو إسرائيل في الوقت نفسه إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمدينة القدس ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال.

والبحرين من منطلق حرصها على استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط تؤيد البيان الذي صدر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الطارئة بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر الحالي. وفي الوقت ذاته تناشد المجتمع الدولي، وخاصة راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي، العمل على حمل إسرائيل لوقف ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني وسياستها الرامية إلى تهويـــد مدينـــة القدس والإضرار بمركزهـــا القانوني والمساس بالمقدسات الإسلامية. ونطالب المجتمع الدولي بالعمل على حمل الحكومة الإسرائيلية من خلال ممارسة الضغط عليها لتغيير مفاهيمها السياسية القائمة على التوسع والاستيطان في الأراضي العربية والرضوخ لمتطلبات السلام والأمن في المنطقة.

وفي هذا السياق نود التأكيد على ضرورة استمرار عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط من واقع قناعتنا بأن السلام في المنطقة خيار استراتيجي لبناء المنطقة وازدهارها ورفاهية شعوبها. إن السلام في رأينا لا بد له أن يقوم على العدل والإنصاف واستعادة الحقـــوق التي لا يمكن إنكارها أو التراجع عنها. وإذا ما استمرت إسرائيل في الإخلال بالمبادئ والأسس التي تقوم عليها عملية السلام والتراجع عن الاتفاقات والتعهدات التي تم التوصل إليها في إطار هذه العملية والمماطلة في تنفيذها فإن ذلك سيؤدي بلا شك إلى انتكاسة العملية السلمية من أساسها والعودة بالمنطقة إلى دائرة التوتر والعنف مرة أخرى.

إننا ندعو مجلسكم الموقر الى اتخاذ قرار يحمل الحكومة الإسرائيلية على وقف ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني والالتزام باتفاقات السلام من منطلق حرص مجلسكم الموقر على استتباب السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية البحرين على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي هو سعادة السيد على أكبر ولايتي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية. أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولايتي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئتكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

أود أن أتقدم بالتعازي الى الشعب الفلسطيني والأسر الثكلى بالأرواح البريئة التي أزهقت على أيدي الجيش الصهيوني أثناء الأيام القليلة الماضية.

اليوم يوم حداد بالنسبة للعالم الإسلامي بأسره، وفي الحقيقة، بالنسبة للبشرية بأسرها. وقد شاهدنا جميعا تدنيس الأماكن الإسلامية المقدسة والمجزرة العشوائية التي تعرض لها أناس لا ذنب لهم سوى تكريسهم أنفسهم لدينهم. فاليوم فقط قتل بضعة مصلين مسلمين، شيوخ ونساء وأطفال، كانوا قد تجمعوا في أحد أقدس الأمكنة في العالم الإسلامي. ولا يمكن - حتى في المنطق المشوه للصهاينة ومؤيديهم - تبرير هذا العمل الوحشي اللاإنساني والعدوان على العالم الإسلامي باسره. ولا يستطيع أي إنسان أن يصف على نحو مريح له المصلين بأنهم إرهابيون. واستخدام مدافع الطائرات المروحية للقيام، دون استفزاز، بمهاجمة وقتل الذين التجأوا الى بيت الله لا يستطيع أي إنسان التشكيك في أنه جريمة ضد البشرية.

إن التطورات الأخيرة في الأراضي المحتلة، ولا سيما القدس الشريف والأماكن الإسلامية المقدسة، تمثل أخطر تصعيد للسلوك الإسرائيلي غير الإنساني ضد الشعب الفلسطيني.

ومحاولة إسرائيل المتعمدة لتقويض أقدس الأماكن الإسلامية، التي يجلها العالم الإسلامي بأسره أيما إجلال، إهانة للشعب الفلسطيني والعالم الإسلامي بصورة عامة. وتبين استخفاف إسرائيل الكلي بأبسط قواعد السلوك، ناهيك عن التزاماتها التي قطعتها على نفسها أثناء السنوات القليلة الماضية. فقتل حوالي ١٠٠ فلسطيني مدني على نحو عشوائي، كانوا يحتجون على أعمال عدوان صارخ على معتقداتهم وقيمهم، مثال آخر يظهر الوجه الحقيقي للنظام الصهيوني الذي يختفي وراء سلام زائف.

تمثل هذه التطورات خطوة أخرى في السلسلة الطويلة لأعمال التعنت من جانب الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وهي الأعمال التي قوضت أسس ما يسمى بعملية السلام، في حين أنها عرت العيوب المتأصلة في خطة لم تكن تهدف الى معالجة القضايا الحقيقية على نحو واقعي. وتراجع إسرائيل عن التزامها بمبدأ الأرض مقابل السلام، وإحياء سياسة الاستيطان غير المشروعة، وهذه المحاولة المكشوفة الآن لتغيير طابع مدينة القدس الشريف، المدينة المقدسة، لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الأحداث الأخرى. فهي عناصر في سياسة عامة، سياسة استمرار الاحتلال والتوسع وفرض سياسة الأمر الواقع خطوة خطوة.

وقد ووجهت هذه السياسات بسخط فرادى أعضاء المجتمع الدولي. بيد أن أعضاء معينين، مدفوعين بشؤونهم الداخلية، منعوا المجتمع الدولي ككل، لا سيما كما هو ممثل في هذا المجلس، من الرد بفعالية.

هذا الكيل بمكيالين والدعم الأعمى أعطى النظام الإسرائيلي شعورا بأنه في منأى عن العقاب. وأسوأ ما يمكن توقعه في مواجهة سلوكه غير الشرعي المستمر هو ببساطة دعوة الطرفين لممارسة ضبط النفس. وبالتالي، كانت النتيجة الحقيقية لأعمال إسرائيل وردود فعل المجتمع الدولي المضعفة توطيدا متتابعا لجدول الأعمال القديم، زيادة التوسع وزيادة الاستيطان وزيادة تجريد القدس الشريف من طابعه الإسلامي والعربي.

يتعين على مجلس الأمن أن يرد بعزم وحسم في مواجهة الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين الأبرياء في الأراضي المحتلة. وأي شيء أقل من هذا ستفسره إسرائيل لا بأنه ضوء أخضر لارتكاب مزيد من العدوان فحسب، بل سيزيد أيضا من تقويض مصداقية مجلس الأمن. لقد آن الأوان لأن يتخذ المجلس إجراء ما. ولا يمكن للعالم الإسلامي أن يقبل من المجلس مزيدا من اللامبالاة بمحنة أشقائه في فلسطين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو سعادة السيد غيدو دي تيلا، وزير العلاقات الخارجية ووزير التجارة الدولية ووزير العبادة في الأرجنتين. أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي تيلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم يا سيدي على عقد هذه الجلسة الطارئة دون تأخير. لم تكن مشاركتنا في هذه الجلسة متوقعة، ولكن أهمية الأحداث وما أثارته من قلق في الأرجنتين دفعت الرئيس كارلوس سول منعم الى الاتصال بي للإعراب عن قلقنا العميق.

إننا معنيون بأي شيء يحدث في الشرق الأوسط، لأننا نرتبط بهذه المنطقة بعلاقات إثنية ودينية وثقافية وثيقة.

إن الأرجنتين، وهي أرض هجرة، شاهدت سكانها وهم يتلقون العناية والثراء من مواطنين من أصل عربي ويهودي. وفي أرضنا تعيش مجتمعات من الشرق الأوسط جنبا إلى جنب في وئام دون تمييز بسبب العرق أو العقيدة. واليوم، نرجو أن نضم صوتنا إلى كل الحكومات التي دعت بجدية في هذه المناقشة إلى صيانة السلم والأمن في الضفة الغربية وفي غزة وفي القدس.

لقد قدم بلدي دعمه في محافل مختلفة وفي مناسبات متنوعة إلى تشكيل برنامج السلام الذي تمخضت عنه اتفاقات مدريد وأوسلو التي أيدها المجتمع الدولي تأييدا واسع النطاق. إن الأمل في تحقيق سلام دائم منبثق عن هذه العملية يخبو الآن من جراء الاتجاهات المتصلبة والمتعنته التي لا تتفق مع نص هذه الاتفاقات وروحها.

وأود أن أعرب عن قلق حكومة بلدي إزاء الأحداث الخطيرة جدا التي وقعت. إنها كفيلة بتعريض تقدم هذه العملية للخطر. وأمن الشعوب يعتمد على السياسات المعتدلة، ولا يعتمد بالتأكيد على صيغ التدابير المتطرفة أيا كان نوعها. ولا شك في أن تزايـد عـدم الاستقـرار يخدم مصالح الجماعات المتطرفة التي لا تريد أن تشاهد نجاح عملية السلام. ويجب ألا ينتصر الإرهاب أبدا.

إننا نناشد جميع الأطراف أن تحترم بدقة اتفاقات السلام التي تم توقيعها. فهذا أمر ضروري لكي نستعيد الشروط الأساسية للحوار الذي بدأ يؤتي ثماره ويتوطد. ومن الضروري أيضا استئناف عملية التفاوض. وأولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن صيانة السلم والأمن يجب أن يتصرفوا بأكبر قدر من النزاهة وعدم التميز.

ونحث هذه المنظمة، التي تثابر في البحث عن حل سلمي في الشرق الأوسط، على بذل جهد جهيد في سبيل وقف إراقة الدماء واعادة تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الحوار والمفاوضات. وأود أيضا أن أعرب باسم الأرجنتين، شعبا وحكومة، عن تعازينا لكل ضحايا هذه الأحداث المفجعة ولأسرهم.

وأود أن أختتم بتوجيه نداء إلى جميع الأطراف لكي تعالج هذه الأزمة التي يقاسي منها أبناء المنطقة، ولكي تفعل ذلك بفطنة واعتدال وروح التسامح، بغية التوصل إلى سلام دائم في ظل العدالة والأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، سعادة السيد النعيمي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، اسمحو لي أن أهنئكم باسم دولة الإمارات العربية المتحدة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أشكر الدول الأعضاء في المجلس لاستجابتهم بعقد هذه الجلسة الطارئة من أجل النظر في التطورات الخطيرة التي تشهدها مدينة القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن هذه الأحداث الدامية والتي نشبت انعكاسا لتعند الجانب الإسرائيلي في مواصلة الحفريات في مدينة القدس الشريف، وفتح مدخل للنفق الممتد تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك والمباني الاسلامية الأخرى، لهي مؤشرات خطيرة للغاية كشفت وبكل وضوح

عن المساعي الإسرائيلية المتواصلة في تهويد مدينة القدس وطمس وتدمير المعالم الديمغرافية لها، مما يشكل استفزازا لمشاعر الشعب الفلسطيني الشقيق ولكافة العرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

إن الأحداث المؤسفة والخطيرة التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية والتي شملت قيام قوات الجيش الإسرائيلي باطلاق النار دون هوادة على المدنيين الفلسطينيين العزل المحتجين على هذه الإجراءات الإسرائيلية، مما أدى إلى سقوط المئات منهم ما بين قتيل و جريح، لم تكن مفاجأة، بل جاءت ضمن خطة إسرائيلية مبيتة وغير مسؤولة هدفت إلى مواصلة سياسة فرض الأمر الواقع وتكريس الاحتلال بالقوة من خلال لجوئها إلى ممارسات القهر والضغط والحصار والإغلاق والمصادرة والهدم والسجن ضد أبناء الشعب الفلسطيني انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلـــة والاتفاقـــات المبرمـــة بيـن منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعبر عن بالغ قلقها إزاء التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى أسفها وخيبة أملها إزاء سياسة التراجع التي أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن التزاماتها في نصوص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ الأرض مقابل السلام، والتوقف عن سياسة الاستيطان، والانسحاب الكامل من مدينة الخليل، والإفراج عن آلاف المعتقلين الفلسطينيين القابعين في سجونها، واستئناف مباحثات المرحلة النهائية من هذه المفاوضات، تناشد المجتمع الدولي، وبالخصوص راعيي عملية السلام، الضغط على إسرائيـــل مـــن أجـــل التوقف عـــن سياستها العدائية، والامتثال لكافة التزاماتها المنصوص عليها وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والاتفاقيات.

وتدعو دولة الإمارات العربية أيضا مجلس الأمن، المعني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يتخذ الإجراء المناسب في سبيل احتواء هذه الأزمة من خلال حمل إسرائيل على الإغلاق الدائم - وليس المؤقت - للنفق، والتوقف عن حفرياتها في المقدسات العربية والإسلامية، والعودة الجادة إلى طاولـــة المفاوضـــات مـــع منظمة التحرير الفلسطينية كخيار وحيد للتسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينة وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة أسوة بشعوب العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير الخارجية والتعاون لجمهورية موريتانيا الإسلامية، سعادة السيد لمرابط سيدي محمود ولد الشيخ أحمد. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ولد الشيخ أحمد (موريتانيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة المجلس الموقر خلال الشهر الجاري، كما أشكركم وأعضاء المجلس على الاستجابة لطلب المجموعة العربية بعقد هذا الاجتماع. ولا يفوتني أن أشيد بالعلاقات القديمة والحميمة التي تربط بين بلدينا.

وأود كذلك أن أشيد بالدور المتميز الذي لعبه سلفكم، سعادة سفير ألمانيا الصديقة، خلال رئاسته للمجلس في شهر آب/أغسطس المنصرم.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة الوضع الخطير الناتج عن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية والرامية، من بين أمور أخرى، إلى فتح مدخل لنفق بالقرب من الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة.

وليست هذه المبادرة إلا حلقة جديدة من المضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، والتي تخالف نص وروح اتفاقيات السلام الموقعة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

وإن بلادي، إذ تدين هذا الإجراء وتعتبره مخالفا للتعهدات الإسرائيلية، تؤكد هنا قناعتها بأن السلام في الشرق الأوسط لن يكون شاملا وعادلا ودائما ما لم يتم انسحاب إسرائيـــل من الأراضي الفلسطينيـــة، بما فيها القدس العربية، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة على أرضه، وتمكينه من ممارسة جميع حقوقه المشروعة.

كما لن يكون السلام حقيقيا ما لم تنسحب إسرائيل كذلك من الجولان ومن جنوب لبنان.

لعله من المهم هنا أن نذكر بالموقف العربي الجماعي الذي اتخذته قمة القاهرة في حزيران/يونيه الماضي من أن عمليـــة الســـلام خيار استراتيجي عربي يستوجب التزاما مقابلا من طرف إسرائيل.

ولذا، يجب علـــى إسرائيـــل أن تحتـــرم القواعد والقرارات التي قامت عليها عملية السلام وأن تفي بالتعهدات التي أخذتها في هذا الإطار.

وبهذا الخصوص، ومن أجل تجاوز العراقيل الحالية وضمان استمرار مسلسل السلام، فإن بلادي تطالب المجلـس باتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة الوضع الناجم عن قرار السلطات الإسرائيلية الأخير. كما تطالب كذلك باستئناف المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي والمسارين الآخرين السوري واللبناني على أساس مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات هذا المجلس ذات الصلة.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم، بموجب مسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ الإجراءات اللازمة لرد الحق إلى ذويه.

كما يجب كذلك على راعيي عملية السلام والدول الدائمة العضوية الأخرى الاضطلاع بمسؤولياتهم كاملة لضمان استمرار مسلسل السلام من أجل حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط، يفتح عهدا جديدا يطبعه التفاهم والتعاون بين كافة دول منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير الخارجية والتعاون في موريتانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البرازيل يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويـــت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أموريم (البرازيل) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نشعر بالجزع من تطور الأحداث في الشرق الأوسط، وعدم وجود تقدم في عملية السلام. لقد كانت تركيا دوما نصيرا قويا لعملية السلام في الشرق الأوسط منذ بدايتها لأننا نرى أنها فرصة فريدة يمكن أن تحقق السلام والرخاء اللذين طال انتظارهما في المنطقة بأسرها. ولقد قطع شوط بعيد في هذا الاتجاه. وكان إعلان الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن التزامها بعملية السلام وبمواصلة الوفاء بتعهداتها وفقا للاتفاق المؤقت موضع ترحيب من المجتمع الدولي قاطبة. وفضلا عن ذلك، كان الاجتمـاع الأول بين رئيس الوزراء نتنياهـــو والرئيس عرفـــات في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ علامة مشجعة على دفع عملية السلام.

إلا أن المأزق الأخير الذي وصلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط أثار قلقا بالغا من احتمال توقف العملية بأكملها. وقوة الدفع يجب ألا تتبدد. ومن ثم، فإن أي إجراء يمكن أن يعرقل أو يبطئ هذه العملية يجب تجنبه بكل حرص.

وفي ضوء الحالة المشحونة بالتوتر فعلا، تصبح القرارات المتعلقة بالمواقع المقدسة وأماكن العبادة عرضة بشكل خاصة لأن تترتب عليها آثار بعيدة المدى، وأن تولد حساسيات شديدة لدى الجماهير. وقرار فتح النفق تحت المسجد الأقصى هو، في رأينا، من نوع هذه القرارات. فمن الواضح أن تكون له مضاعفات تتجاوز كثيرا منطقة الشرق الأوسط. فالقدس الشريف مدينة مقدسة بالنسبة لكل الأديان الموحّدة الثلاثة. وعلـى كـــل

الأطراف المعنية أن تحترم بدقة التجانس الحساس والتوازن اللذين سمحا على مدى القرون بالتعايش السلمي في هذ المدينة بين أتباع الأديان الثلاثة.

ويصعب علينا أن نفهم المنطق الكامن وراء قرار الحكومة الإسرائيلية بأن تتخلى اليوم عن النهج الحذر الذي أخذت به في هذا الصدد منذ عام ١٩٨٨. ونأسف لأن إسرائيل، بدلا من أن تعتمد موقفا ينم عن التصالح، اختارت استعمال القوة ضد الشعب الفلسطيني الذي يحتج على هذا القرار. فقد اعتبره الفلسطينيون نوعا من الاستفزاز والتدنيس. ولا نرى أي سبب يدعونا إلى الشك في إخلاص الفلسطينيين في رد فعلهم على قرار فتح النفق في وقت كانت فيه الحساسيات على أشدها بالفعل بسبب ركود عملية السلام. ورد الفعل العفوي هذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار. ولا يمكننا أن ننتظر لنرى مزيدا من المظاهرات ومزيدا من إراقة الدماء والمعاناة الإنسانية. ولا يمكننا أن نسمح بزج عملية السلام في الشرق الأوسط في فوضى مطلقة.

تشير معلومات وردت هذا الصباح إلى أن الوضع أصبح أكثر توترا. وندعو كلا الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أية إجراءات قد تستغلها أطراف تناهض عملية السلام. ونعتقد أنه من الأهمية الحيوية في هذا المنعطف أن يلتقي رئيس الوزراء نتنياهو على الفور بالرئيس عرفات لإيجاد مخرج من هذه الأزمة. ونناشد الحكومة الإسرائيلية أن تعيد النظر في قرارها المتعلق بالنفق، وأن تمتنع عن اللجوء إلى استعمال القوة وعن أي إجراء يمكن تفسيره بأنه استفزاز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل النرويج. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشاهد العنف وسفك الدماء في المناطق الفلسطينية في الأيام القليلة الماضية أصابتنا جميعا بالصدمة والهلع. ومن الواضح أن عملية السلام في الشرق الأوسط تواجه واحدة من أخطر أزماتها منذ عام ١٩٩٣. والعنف الذي أعقب القرار الإسرائيلي بإعادة فتح النفق القديم تحت جبل المعبد في القدس يجب النظر إليه أيضا في ضوء الإحباط العميق ونفـــاذ الصبـــر المتفشي بين الفلسطينيين بشأن عدم إحراز تقدم هام ملموس في عملية السلام في الأشهر الماضية.

والحكومة النرويجية تأسف أسفا عميقا للخسائر المأساوية التي حدثت في الأرواح في أعمال العنف الأخيرة. ومن الأهمية القصوى الآن تفادي أي تصعيد آخر في الصراع، وأن يبدي الطرفان قدرا كبيرا من ضبط النفس وأن يتجنبا أية أعمال قد تؤدي إلى خلق عقبات أخرى أمام استمرار عملية السلام.

والحكومة النرويجية تحث كلا الطرفين على الاجتماع فورا على أعلى مستوى لمناقشة كيفية تجنب أي تصعيد للأزمة الحالية وكيفية إجراء مناقشات أساسية بشأن عملية السلام دون مزيد من التأخير. ونحن، من جانبنا، كنا على اتصال مباشر مع الطرفين لنقل هذه الرسالة إليهما، كما أننا مستعدون لمساعدة الطرفين بأية طريقة يعتبرانها ملائمة. ومما يشجعنا أن الطرفين على اتصال مباشر كل منهما بالآخر.

ولا يزال من الأهمية القصوى بدء محادثات ذات شأن بشأن مسائل الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق بشأن إعادة وزع القوات الإسرائيلية من الخليل، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المؤقت. إن النرويج موجودة بالفعل في الخليل بما يقرب من ٤٠ مراقبا ونحن نحث الطرفين على اتخاذ القرارات الضرورية لإجراء إعادة وزع القوات الإسرائيلية، حتى يمكن للطرفين دعوة مراقبين دوليين آخرين للانضمام إلى الطرف المتقدم النرويجي في الخليل.

وتقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية الآن مسؤولية خاصة في التصرف لإصلاح الحالة وعكس اتجاهها ولضمان تحقيق تقدم جوهري في تنفيذ الاتفاقات القائمة. ونحن نحث أيضا الحكومة الإسرائيلية على إنهاء إغلاق الحدود الذي يمكن أن يزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية. وبالنظر إلى الأزمة الراهنة، قررت الحكومة النرويجية أن تقدم اسهاما استثنائيا قدره مليونان من الدولارات الأمريكية لوزارة المالية الفلسطينية لدعم الميزانية. وهذا المبلغ يجري تحويله بالفعل. كما تنشط النرويج، بوصفها رئيسا للجنة الاتصال المخصصة، في تنسيق جهود جمع المال لتحسين سداد المساعدة الإنمائية للسلطة الفلسطينية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل اليابان وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاشتباكات التي وقعت في الأيام الأخيرة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة أثارت قلقا بالغا في سائر أنحاء المجتمع الدولي. ونحن في اليابان نشعر بالصدمة حقا نتيجة أعمال العنف التي وقعت مؤخرا. ونعرب عن تعازينا لأسر الذين فقدوا أرواحهم وعن تعاطفنا مع الذين أصيبوا بجراح.

خلال العدة أشهر الماضية، ظل المجتمع الدولي يشهد تدهور الحالة في المنطقة بإحساس عميق بالأزمة. وأخذت فرص التوصل إلى سلام عادل دائم شامل في المنطقة تتزايد اتساما بالقتامة. وهناك خطر من أن تتعرض عملية السلام للخطر. واندلاع العنف هذا مؤخرا تعبير واضح عن الإحباط بشأن عدم إحراز تقدم في الحالة في الأراضي العربية المحتلة.

وحتى يمكن إنقاذ عملية السلام نفسها، من الضروري أن تشترك حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية دون تأخير في محادثات مباشرة من أجل وقف الأعمال العدائية. وينبغي أن يجري تحسين الحالة الراهنة على محورين - الأول مهمة فورية؛ والثاني نهج أكثر عمقا حيال جذور المشكلة. المهمة الفورية المطلوب العمل بشأنها تقتضي من الطرفين المعنيين بشكل مباشر أن يبذلا الجهد فورا لتخطي هوة الشك التي تفصل بينهما، وذلك بالامتناع عن أية أعمال يمكن أن تضر بفرص عملية السلام. ولذلك من الأساسي أن يكرسا نفسيهما لتدابير عملية لبناء الثقة. واليابان تحث جميع الأطراف على أن تمتنع بشكل خاص عن أية أعمال يمكن أن تستثير المزيد من العنف. وفي الوقت نفسه، وعلى مستوى أكثر عمقا، من المحتم أن يكثف الطرفان المعنيان بشكل مباشر جهودهما، بحُسن نية وبعزم ثابت، لمواصلة عملية السلام بغية إحلال السلام في أنحاء المنطقة. ويجب على الطرفين أن يتحليا بالشجاعة لاتخاذ الخطوات كي ينفذا دون تأخير الالتزامات التي اتفقا عليها فعلا في مدريد، وفي أوسلو وما تلا ذلك.

لقد شاركت اليابان بنشاط في المحادثات المتعددة الأطراف التي ثبت أنها كانت عظيمة الفائدة في تسهيل عملية السلام. كما أننا قدمنا أيضا مساعدة إلى الطرفين المعنيين، بما في ذلك مساعدة إلى الفلسطينيين. وهذه الجهود جميعا من جانب اليابان بُذلت في سياق أملنا في أن يسهم تعاوننا في الإسراع بخطى عملية السلام. ولهذا السبب ظلت اليابان تتابع الحالة وهي تتطور في الأشهر الأخيرة بإحساس متزايد بالقلق. بل ووجّهت اليابان، بمناسبة زيارة وزير خارجيتنا، السيد يوكيهيكو إيكيدا إلى منطقة الشرق الأوسط في آب/أغسطس، نداء عاجلا إلى الأطراف المعنية للاشتراك في حوار مباشر مستمر دون تأخير. ونقل وزير خارجيتنا هذه الرسالة العاجلة نفسها إلى الرئيس عرفات عندما زار اليابان في أيلول/سبتمبر.

إن المجتمع الدولي ينبغي أن يساوره قلق بالغ بشأن الاتجاه المنذر بالخطر الذي نشهده في الأراضي العربية المحتلة. واليابان من جانبها عازمة على الإسهام بأية طريقة ممكنة في تهيئة جو موات للسلم. وبالفعل، فإن على المجتمع الدولي والدول الأعضاء فيه واجب تعزيز عملية السلام. على أن الأمر الأكثر أهمية هو تحلي الطرفين المعنيين بشكل مباشر بالشجاعة التي تساندها إرادة سياسية صلبة. وحكومة اليابان تدعوهما بأقوى العبارات الممكنة لبذل كل ما في وسعهما لحل الأزمة الحالية، إذ بقيامهما بذلك، يقدمان لشعبيهما الأمل في مستقبل أكثر سلما وأمنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن برئاستكم اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم هذا المنصب الرفيع. وفي ظل توجيهاتكم الموهوبة والقديرة تمكن المجلس من النجاح في الوفاء بمسؤولياته في هذا الشهر. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن إعجابي بسلفكم الممثل الدائم الموقر لألمانيا للأسلوب الرائع الذي أدار به شؤون المجلس.

إن حكومة باكستان تشعر بالغضب والقلق إزاء الأعمال الأخيرة التي ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية بفتح مدخل الى نفق يمتد تحت الجدار الغربي للمسجد الأقصى والمحاولات الاستفزازية للسماح بممارسة الشعائر الدينية اليهودية في الحرم القدسي الشريف. وأحسسنا بصدمة مماثلة حين علمنا بإطلاق الرصاص العشوائي من القوات المسلحة الاسرائيلية على الفلسطينيين الأبرياء المتظاهرين مما أدى الى سقوط أعداد هائلة من الضحايا. وباكستان تدين هذه الأعمال كلها بشدة.

والأهمية الخاصة لمدينة القدس الشريف المقدسة للمجتمع الدولي عموما وللأمة الإسلامية خصوصا لا تحتاج الى مزيد من الشرح. وهذه التدابير الاسرائيلية الرامية الى تغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي للقدس تدابير غير قانونية وباطلة.

لقد حطمت هذه الأعمال الاستفزازية الاسرائيلية الأمل في أن تؤدي العملية السلمية الى أن يمارس الشعب الفلسطيني في وقت مبكر حقه في تقرير المصير عن طريق إنشاء وطنه المستقل. فهذا يتطلب أن تنسحب السلطات الاسرائيلية بالكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف المقدسة.

وإن تأييد باكستان للكفاح العادل من أجل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني معروف جيدا. فقـد بيَّنا دائمـا أن قـراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يظلان الإطار الصحيح والعادل لتسوية دائمة وشاملة للمسألة الفلسطينية.

ومن الضروري ألا تنهار العلمية السلمية التي تم التوصل إليها بمبادرات جسورة وشجاعة. ونحن نشاطر تماما تطلعات المجتمع الدولي الى ألا تتمكن أي محاولات من تعطيل تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت حتى الآن. ويجب التمسك بأحكام هذه الاتفاقات بصدق نصا وروحا. ونحن نرجو أن تذعن القيادة الاسرائيلية الجديدة للواقع على الأرض وأن تحـل جميـع القضايا المعلقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية بما في ذلك الرجوع عن الأعمال المزعجة الأخيرة. ونحن نحث بشدة على إبداء المرونة اللازمة والتراضي والصدق في الالتزام بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل يكفل الأمن والاستقرار لجميع الشعـــوب والدول في منطقة الشرق الأوسط.

ويساور حكومة وشعب باكستان قلق عميق إزاء الأعمال الأخيرة التي ارتكبتها السلطات الاسرائيلية والتي تقوض العملية السلمية على نحو خطير. ونحث مجلس الأمن على مساندة الموقف العادل للفلسطينيين بشأن قضية القدس والذي يقوم على أساس القانون الدولي والعدالة. وندعو مجلس الأمن أيضا لا لمجرد اتخاذ التدابير العاجلة لمعالجة الوضع الراهن الخطير الذي يضر بسلام مدينة القدس الشريف المقدسة بل ولمنع زيادة تردي الأوضاع. ونؤمن تماما بأن على المجلس واجب دعوة السلطات الاسرائيلية الى الإنهاء الفوري للأعمال الجائرة والكف عن اتخاذ تدابير مماثلة في المستقبل.

ونثق في أن مجلس الأمن يدرك تماما أهمية القدس الشريف للعالم الإسلامي بأسره، والمخاطر الكامنة في السماح بالتهاب موجة الاستياء السائدة الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي ولسلفي.

(تكلم بالفرنسية)

المتكلم التالي ممثل ايرلندا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامبل (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أقدم لكم خالص التهانئ وأطيب الأماني بمناسبة توليكم رئاسة المجلس.

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن البلدان التالية المنتسبة إليه، وهي بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، توافق على هذا البيان. كما أن أيسلندا وليختنشتاين توافقان على هذا البيان.

لقد علمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ببالغ الأسى بنشوب العنف مؤخرا بصورة أليمة في القدس وفي معظم الأراضي المحتلة. والحافز لخرق السلام في هذه المناسبة هو الافتتاح المؤسف لنفق يربط بعضا من أقدس المواقع التاريخية وأهمها في المدينة المقدســـة.

وقد شُحن جو الشعب الفلسطيني بالإحباط نتيجة عدم إحراز أي تقدم حقيقي في العملية السلمية على مدى الشهور الأخيرة حتى أن شرارة كهذه كانت كافية لإشعال موجة من العنف والتدمير.

ومن المؤلم بوجه خاص أن يقع هذا العنف بين أناس كنا نأمل أن يروا أنفسهم في هذه المرحلة شركاء نشطين بشكل متزايد في العملية السلمية التي نالت ترحيب العالم أجمع. وأدى عدم إحراز التقدم في العملية السلمية الى جانب قرارات كرفع التجميد عن المستوطنات والفشل في إعادة وزع القوات الاسرائيلية من الخليل والحادث المشار إليه آنفا، الى تقويض الشراكة النامية بين الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

والاتحاد الأوروبي يأسف للقتل الذي حدث نتيجة لهذا العنف الأخير. كما أننا نخشى الآثار السيئة المترتبة على هذه الأحداث - والأخطر منذ توقيع إعلان المبادئ قبل سنوات ثلاث - والتي تضر بالعملية السلمية في الشرق الأوسط برمتها. ولا شك في أن الأحداث الجارية عقبة بالغة الخطورة أمام العملية السلمية التي ندعمها جميعا.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بسياسته بشأن وضع القدس. وتقوم هذه السياسة على أساس أن القدس الشرقية تخضع للمبادئ التي حددها مجلس الأمن في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وأهمها عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ولقرارات مجلس الأمن الأخرى المتعلقة بالقدس. كما أن الاتحاد الأوروبي يؤكد التطبيق الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة في هذا الصدد. ويعارض الاتحاد الأوروبي بوجه خاص التدابير التي يتخذها أي طرف وتشكل حكما سابقا على نتائج مفاوضات الوضع الدائم.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي بيانه بالأمس الذي حث فيه جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعلى العمل لتجنب المواجهة. وبعد ما حدث مؤخرا من خسارة في الأرواح أصبح الأمر كله يتطلب على وجه السرعة أن يعمل قادة الطرفين بصورة مشتركة على إلزام نفسيهما بوضع حد للعنف الحالي. وفي الوقت نفسه عليهما التسليم بأن الحل الوحيد هو متابعة العملية السلمية الجارية بنشاط متجدد. ومن الأمور الحيوية أن يعاد ترسيخ الثقة الدولية وإبداء الالتزام بالعملية السلمية.

ونحن نجدد دعوتنا لاسرائيل أن تقيم الدليل العملي والواضح على نيتها الأكيدة التطبيق الكامل للاتفاقات التي سبق التوصل إليها، وأن تدفع إلى الأمام عجلة عملية السلام. وننوه بالأهمية القصوى لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، ولاحترام المبادئ الأساسية التي وافق عليها الطرفان - حق تقرير المصير للفلسطينيين، مع جميع ما يستتبعه ذلك، والأرض مقابل السلام.

إن رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي، عند اجتماعهم في فلورنسا في حزيران/يونيه الماضي، أكدوا من جديد أن السلام في الشرق الأوسط من الاهتمامات الأساسية للاتحاد. إن عملية السلام وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى الأمن والسلام لجميع بلدان المنطقة وشعوبها. ونحن باقون على عهدنا أن نساند هذه العملية. ونحث من جديد جميع الأطراف على استئناف المفاوضات على أساس المبادئ التي سبق أن قَبِلها الطرفان في اتفاقي مدريد وأوسلو. ونذكر، بصفة خاصة، أن الطرفين اتفقا آنئذ على أن المفاوضات ينبغي أن تشمل مسألة القدس، مع مراعاة أهميتها للطرفين وللمجتمع الدولي، وهي أهمية ليس أقل مقوماتها الحاجة إلى احترام الحقوق الثابتة للمؤسسات الدينية. ونذكر كذلك أن المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم على أساسها إنهاء المفاوضات بنجاح، قد أُدرجت في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

واليوم يهيب الاتحاد الأوروبي بالطرفين أن يمتنعا عن أي عمل قد يؤدي إلى مزيد من تصعيد العنف في الأراضي المحتلة. ويناشد زعماءهما أن يقودوا شعبيهما من جديد إلى طريق السلام بأعمالهم وكلماتهم. ومن الواضح أن الاتصال الشخصي بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو أمر جوهري في الظروف الحاضرة. وتبعا لذلك يحث الاتحاد الأوروبي هذين الزعيمين على التلاقي بأقل تأخير ممكن لاستئناف الحوار الذي يمكن وحده أن يؤدي إلى السلام الذي يتوق إليه الشعبان بشدة ويستحقانه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ايرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو نائب وزير الشؤون الخارجية بالمملكة العربية السعودية،

سعادة السيد عبد الرحمن منصوري. وإني أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد منصوري (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي اليوم أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. إنكم ولا شك ستديرون أعمال المجلس بكفاءة وحكمة وقدرة عالية.

في السنوات الأخيرة انطلقت مسيرة السلام في الشرق الأوسط بمؤتمر مدريد للسلام بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين وللصراع العربي - الاسرائيلي. وعقدت بعد ذلك مفاوضات عسيرة مع إسرائيل كان أولها اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وتلتها اتفاقات أخرى بين الجانبين العربي - والاسرائيلي. وبدأ العمل بتنفيذ بعض هذه الاتفاقات. ولكن إسرائيل، مع الأسف، لم تلتزم بنصوص الاتفاقات أو بالتواريخ المحددة لتنفيذها. وها هي المسيرة الفلسطينية - الاسرائيلية تشهد أحداثا دموية في مدينة القدس الشريف، كما شهدتها في السابق مدن فلسطينية أخرى، وهي أحداث كان لها أثر بالغ في إضعاف مسيرة السلام المنشود.

وكان حكام إسرائيل يطرحون مسألة الأمن كحجة لمماطلتهم وترددهم في التنفيذ وتجاوزهم للنصوص والمعاني والتواريخ. وتستمر السلطات الاسرائيلية المحتلة للأراضي العربية الفلسطينية في ارتكابها انتهاكات خطيرة، واحدا تلو الآخر، لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي مساء يوم الاثنين الموافق ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قامت السلطات الاسرائيلية تحت حماية وحدات من الجيش بفتح مدخل لنفق بالقرب من الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة. ويمتد النفق حوالي ٤٨٨ مترا تحت الحي العربي الإسلامي في القدس القديمة على طول حائط أساسات المسجد الأقصى. إن فتح هذا المدخل واستخدام هذا النفق بأي شكل من الأشكال يعرضان للهدم المسجد الأقصى وأساسات المباني الإسلامية القائمة فوق النفق.

تشكل قضية القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، جوهر النزاع العربي - الاسرائيلـــي، وتبقى محور اهتمامات العالمين العربي والإسلامي، ويتوقف على طريقة معالجتها مستقبل عملية السلام.

وإنه من الواضح أن الإجراءات الاسرائيلية الأخيـــرة ما هي إلا تعبير آخـــر يرمـــي إلـــى تهويد مدينة القدس الشريف وإحداث حقائق إضافية تتعلق بالوضع القانوني للمدينة المقدسة.

وإن المملكة العربية السعودية، التي ترفض أي مساس بالمقدسات الإسلامية في القـــدس، تـــرى فـــي هـــذه الإجراءات الخطيرة، وفي هذا الموقف بالذات ما يكشف بوضوح عن النوايا الاسرائيلية المبيتة تجاه مدينة القدس الشريف بالعمل على تهويدها وتصفية الوجود العربي والإسلامي للقدس وإضفاء صفة الشرعية القانونية على المخططات الاسرائيلية. ولا بد لنا أن ننبه هنا إلى العواقب الوخيمة لهذه الإجراءات التي تنطوي على مخالفة صريحة لكل قرارات الشرعية الدولية. لقد كان موقفنا، ولا يزال، هو أن أي تسوية لقضية القدس يجب أن تأخذ بالاعتبار قرارات الشرعية الدولية، لا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ والقرارين ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٨) المتعلقين بالقدس الشريف.

لقد أكد مجلس الأمن، مرارا وتكرارا، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف. ودعا إسرائيل إلى التقيد بأحكام الاتفاقية وأعلن المجلس في عدد من قراراته بطلان جميع التدابير والإجراءات الاسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع الديمغرافي والقانوني للمدينة المقدسة.

إن أنشطة الاستيطان تنتهك إعلان بيان المبادئ الصادر في أوسلو عام ١٩٩٣ والاتفاق المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في عام ١٩٩٥ بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة أن الطرفين قد وافقا في تلك الاتفاقات على التفاوض على مصير المستوطنات في المرحلة الثانية. وهذا يعني، بشكل قطعي، ألا يُحدث أي جانب منهما حقائق إضافية على الأرض من شأنها أن تؤثر في محصلة المفاوضات أو تجعل تلك الاتفاقات عديمة الجدوى. ولكن اسرائيـــل لا تزال مستمرة في العمل على إنشاء ما أسمته مناطـــق

أمن إسرائيلية وهي تستمر في حصارها الاقتصادي حول المدن الفلسطينية من أجل قهر الشعب الفلسطيني.

إن غرور إسرائيل في الوقت الحاضر يحجب عنها كثيرا من المتغيرات الدولية بكل معانيها المستقبلية، ويكرس في الذهن الإسرائيلي مفاهيم لا تتفق مع دواعي السلام والأمن للجميع. ومن ثم بدأت وسائل الإعلام العالمية تتحدث في الوقت الحاضر، بسبب فتح النفق، عن المواجهات والمذابح بدلا من أن تتحدث عن أي تقدم في مسيرة السلام.

ولقد رحبت الدول العربية بالسلام العادل والشامل، وقدم الفلسطينيون تنازلات على أمل أن يقوم الطرف الإسرائيلي بالتجاوب مع الرغبة الصادقة للتعايش على قدم المساواة بعيدا عن الاحتواء والسيطرة والأطماع التوسعية والقيام بإجراءات تصب كلها في تهويد الأراضي الفلسطينية وإضافة حقائق جديدة على أرض الواقع.

إن المجتمع الدولي مطالب بالوقوف الى جانب مسيرة السلام حتى يتحقق السلام ولذلك يجب أن يحرص مجلس الأمن على التنفيذ الكامل لإغلاق النفق الإسرائيلي الذي يمتد على طول أساسات المسجد الأقصى، وإنهاء الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية المتعلقة بالمسجد الأقصى الشريف.

كما ندعو راعيي مؤتمر السلام في مدريد وأعني الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وكذلك ندعو الاتحاد الأوروبي وجميع دول العالم المحبة للسلام الى اتخاذ زمام المسؤولية والضغط على إسرائيلي لعدم إحداث تغييرات على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ولإنقاذ مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية للمملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل جيبوتي. أدعوه الى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود سيدي أن أهنئكم أحر التهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وتحدونا الثقة بما تتحلون به من مهارات وخبرة؛ ولا شك في أن المجلس في أيد أمينة. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا العميق للسفير تونو إيتل، ممثل ألمانيا، على توجيهه بنجاح ومقدرة أعمال المجلس الشهر الماضي.

إننا نشهد التنفيذ المحسوب لسياسة متعمدة تنم عن التحدي وهي السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الجديدة وترمي الى عكس مسار ما أثمرته سنوات العمل الشاق والتضحيات وحسن النية من جانب الحكومة السابقة، والفلسطينيين، والعرب والمجتمع الدولي. فالتراجع الواضح والعنيف في الثقة وفي الحالة في جميع أنحاء المنطقة أمر يسلم به الجميع، الى درجة أنه لم يكن مفاجئا لنا ما سببه العمل الذي قامت به السلطات الإسرائيلية المتمثل في فتح نفق تحت أحد أقدس المساجد الإسلامية، المسجد الأقصى في القدس الشرقية، من ردة فعل عنيفة ومبررة من جانب شعب فلسطين. وإطلاق النار على المتظاهرين المدنيين، الذي خلَّف مئات القتلى والجرحى، يستحق بحق إدانة عالمية بالإجماع. ومن الصعب على المرء أن يجادل أولئك الذين يقولون إن القاعدة الإسرائيلية تقول إن "العرب لا يعرفون سوى لغة العنف".

وهكذا، فإن الأيام الـ ١٠٠ الأولى لليكود شهدت قدرا من التوتر والغموض والالتباس فيما يتعلق باتفاقات سبق أن تم التوصل اليها والتوقيع عليها، وإنكارا للمركز النهائي للمفاوضات التي تحتضن مسائل هامة مثل القدس، والدولة الفلسطينية المستقلة والحدود، والانسحاب الإسرائيلي الكامل والشامل من الأراضي العربية المحتلة. علاوة على ذلك، فقد خيم الارتباك والأسى نتيجة القرار الذي اتخذته حكومة الليكود بالموافقة على بناء مستوطنات وطرقات سريعة جديدة على أراض عربية مصادرة، كل ذلك في خرق كامل للالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل اليها، وفي تناقض مع القرارات والاتفاقيات. ولا شك أن هذه التحركات تنتهك الروح التي كانت سائدة مؤخرا.

وندرك جميعا المصاعب التي تواجه الشعب الفلسطيني نتيجة إغلاق الحدود، الأمر الذي يفضي الى

تدهـــور ظـــروف العيش، وبلوغ مستويات من البطالة لا سابق لها، ووجود اقتصاد قد يتصف بالإفلاس تقنيا إن لم يكن في الواقع. وإزاء هذا النسيج الكامل الذي حيك لعكس مسار الالتزامات التي سبق أن تم التعهد بها، والذي يفضي الى حالة من اليأس والقنوط، فإن فتح النفق وفر القشة التي قصمت ظهر البعير. ويبدو أن ردة فعل الشعب الفلسطيني تخطت جميع فوارق الطبقات والعمر والجنس لمواجهة جيش بجرأة لا تبالي بالخسائر والتضحيات.

فماذا بالإمكان فعله من أجل إحلال الهدوء والعودة الى عملية السلام؟ نحن نعتقد أن أعمال البناء في القدس القديمة يجب أن تتوقف على الفور، وإنه يجب أن تنسحب القوات الإسرائيلية من مدينة الخليل مثلما تنص عليه اتفاقات السلام، وأن الخطط المعدة لتوسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية يجب إلغاؤها. ويجب عدم إغلاق الحدود أيضا، ويجب إعادة التأكيد بصورة لا لبس فيها على مبدأ الأرض مقابل السلام، مثلما ينص عليه القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ويجدر بنا أن نتذكر أن قضية فلسطين معروضة على المجلس عمليا منذ إنشاء الأمم المتحدة، وأن مسألة الأراضي المحتلة معروضة منذ ٣٠ عاما. وفي حين أن بعض المسائل العسيرة الأخرى حول العالم لقيت في ذلك الوقت الاعتبار الكامل وبلغت نهايتها، فإن القضية الفلسطينية لا تزال قابعة في أرشيف المجلس. وعدم الحسم هذا الذي لا سابق له من جانب المجتمع الدولي سبب ارتباكا للمجلس، وأوجد حالة من الألم والإذلال اللذين لا خلاص منهما. ومع ذلك، يبدو أن الجهود المشتركة التي بذلها عديدون خارج المجلس أسفرت في نهاية المطاف عن كسر حلقة العبث. ومع المفاوضات التي جرت في أوسلو وفي مدريد، ومع الزخم الذي ولده التوقيع في واشنطن عام ١٩٩٣، تم وضع إطار للحل والسلام والتقدم. وللأسف، يبدو أن الوعد والأمل اللذين نجما عن تلك الجهود الجريئة أخذا في الابتعاد ببطء عن متناولنا، والسؤالان اللذان نطرحهما جميعا هما "أي سلام؟ وأية عملية؟"

إننا نشهد عودة خطيرة الى أنماط سابقة من المواجهة وانعدام الأمل، والى مواقف قديمة. ولكن ما دام هناك عديدون يعتقدون بثبات أن السلام ممكن إحلاله في الشرق الأوسط لو وفرنا الفرصة لذلك، فهناك أمل. فلنعط السلام الفرصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

(تكلم بالفرنسية)

المتكلم التالي ممثل لبنان. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبارك (لبنان): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن تهنئة وفد بلادي لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ولا يفوتني أن أنوه بالجهود التي بذلها سلفكم الممثل الدائم لألمانيا أثناء توليه رئاسة المجلس للشهر الماضي.

نود أن نعرب عن تقديرنا البالغ للاستجابة السريعة لأعضاء مجلس الأمن وانعقاد هذه الجلسة الفورية لمناقشة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن التطورات التي شهدتها المنطقة في الأيام القليلة الماضية وسقـــوط عشـــرات القتلـــى والجرحى تشكل ولا ريب منعطفا خطيرا في الحالة القائمة في منطقتنا.

نحن لم نفاجأ كثيرا بهذا التصعيد الإسرائيلي فقد حذرنا مرارا من أن قادة إسرائيل لا يعيرون السلام اهتمامهم بل تبقى المطامع التوسعية بحجة أو بأخرى كالأمن وغيره طاغية على أي اهتمام إسرائيلي آخر. وهم يريدون فرض معايير جديدة تتناقض مع مبادئ عملية السلام التي انطلقت في مدريد.

وكنا آملنا، مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ووضع المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أن ينبلج فجر جديد في منطقتنا فيسود السلام العادل والدائم والشامل. وانخرطنا كعرب في هذه العملية بكل إخلاص. لكن استمرار الذهنية الاستيطانية الاسرائيلية وسياسة التوسع ومصادرة الأراضي أنهك تلك الآمال، وجاءت الحكومة الاسرائيلية الجديدة لتوجه ضربة شبه قاضية على تلك الآمال حيث أعلنت صراحة نكوسها عـن

الالتزامات التي قامت عليها عملية السلام وأعادت تشريع عمليات الاستيطان ورفضت معاودة المفاوضات السلمية التي كانت جارية رغم كل العوائق وشرعت بإجراءات خطيرة جديدة لضم القدس الشرقية.

إن فتح النفق تحت المسجد الأقصى لا يهدد سلامة المسجد الأقصى للخطر فحسب بل أنه يهدد الأمن والسلم الدوليين في المنطقة والعالم.

وطالما أعربنا أن مدينة القدس الشريف لها أهمية مركزية في أمن وسلامة المنطقة نظرا لما تمثله من مرجعية دينية وعاطفية وتاريخية وحضارية لكل من الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين في العالم وعلى مر العصور.

وانطلاقا من ذلك فإننا نؤكد على ما يلي:

أولا: تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني؛ ما يجري اليوم يؤكد من جديد رفض هذا الشعب الخضوع للاحتلال مهما كانت قوة هذا الاحتلال.

ثانيا: إن المشكلة الراهنة ليست طارئة وإنما هي نتيجة للذهنية وللسياسة الاسرائيلية السائدة وعليه فإن مواجهة المشكلة تتطلب موقفا واضحا من المجتمع الدولي الممثل بمجلسكم الموقر ويؤكد لحكام إسرائيل بوضوح رفضه المطلق لعمليات ضم القدس الشرقية وعمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

إننا عندما نطالب بذلك فإنما نخدم بصدق مستقبل السلام في المنطقة. التساهل مع حكام إسرائيل جلب الدمار والعنف للسكان العرب والاسرائيليين معا. موقفنا ينسجم مع قرارات المجلس السابقة وكل قرارات الشرعية الدولية الأخرى. وينسجم أيضا مع المفهوم الأسمى للقانون الدولي الذي يبقى اللبنة الأساسية لركيزة العالم الحضاري القائم اليوم.

إننا نعتبر أن من واجب المجلس أن يعمل لتطبيق أحكام الميثاق والقرارات التي تبناها سابقا بالمعيار الواحد الذي يعتمده في أماكن أخرى من الشرق الأوسط والعالـــم. ولا ننسى قرارات المجلس ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٨٠) التي اعتبرت جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي قامت بها إسرائيل في القدس غير شرعية وباطلة.

ثالثا: إن حجة الأمن التي يقدمها الاسرائيليون دائما كمبرر لإجراءاتهم الاستيطانية والتوسعية، والتي جاءت الحكومة الاسرائيلية على أساسها، أثبتت فشلها فتلك الإجراءات أدت الى تصعيد العنف وزيادة التوتر. وأي سلام يمكن أن يقوم طالما استمر الاحتلال؟ إن سلام الواقع المفروض بالقوة لا يعيش ولا يقوم ومصيره الفشل الذريع. إن السلام الحقيقي بين أيدينا شرط أن نعمل له على الأسس التي ارتضيناها جميعا له. هذه الأسس التي وضعناها معا في مدريد وأهمها الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بحذافيرها التي تؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٤) وكذلك ضرورة الانسحاب من لبنان حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٦).

ونحن في لبنان نؤكد مجددا أننا لن نقبل أي طرح جديد أو قديم يأتي على حساب ثوابته الوطنية والقومية. سيستمر لبنان برفضه لأية محاولة تهدف الى إخراجه من التنسيق الكامل والثابت مع العرب خاصة مع سوريا.

إن اطلاق شعارات السلام الجوفاء واللقاءات الاحتفالية يجب ألا تحرر إسرائيل من ضغوط الرأي العام والمجتمع الدولي وألا يمكنها من السير قدما في مشاريعها الاستيطانية الجارفة.

رابعا: إننا نتطلع الى الدولتين راعيتي عملية السلام في الشرق الأوسط للعب دورهما ليس فقط في تهدئة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقناع إسرائيل بإقفال النفق، بل بإعادة الزخم لعملية السلام برمتها ومعاودة هذه العملية من النقطة التي وصلت اليها وانطلاقا من مبادئ مدريد وقاعدة الأرض مقابل السلام على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٤)، و ٤٢٥ (١٩٧٦).

فما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو حلقة من حلقات العنف المستمرة في منطقتنا، فلن تكفـــي محاولات التهدئة. البارحة كانت النار مشتعلة في جنـــوب

لبنان وقتل عشرات المدنيين بينهم مئة مدني في قصف إسرائيلي متعمد لأحد مقرات الأمم المتحدة وقبله قتل المئات والألوف. العنف مستمر يوميا في جنوب لبنام من جراء الاحتلال الاسرائيلي واليوم يقتل العشرات في فلسطين.

المطلوب اليوم بإلحاح أن يعمل راعيا عملية السلام بدفع هذه العملية وفقا للمبادئ التي تم الاتفاق عليها في مدريد بغية التوصل الى سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة.

خامسا: إن مجلس الأمن مطالب بتحمل مسؤولياته لإنقاذ السلام في المنطقة.

المطلوب قرار يتابع المجلس تنفيذه وتحقيقه. وما لم يتم ذلك فإن هذا المجلس سيعود للاجتماع قريبا لأن العنف سيستمر.

إننا نطلب قرارا يعبر بوضوح عن إدانة المجتمع الدولي ومعارضته لسياسة إسرائيل وإجراءاتها ضم القدس وتوسيع المستوطنات. ونريد أن يتضمن القرار أمرا بإجراءات محددة لإلزام إسرائيل بالشرعية الدولية. كما أننا نطالب بموقف واضح يعكس إصرار المجتمع الدولـــي علـــى متابعـــة عملية السلام وفقا لمبادئ مدريد لا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام.

إنكم مطالبون بتحمل مسؤولياتكم التاريخية فالوقت الذي يمر ليس بمصلحة السلام وما يحدث في المنطقة ينذر بشرر لن يصب أهل المنطقة فحسب.

إننا نتوجه كذلك وعبر هذا المجلس الى كافة الجهات الفاعلة للعمل الجاد والقيام بالمساعي الحاسمة الحثيثة لإقناع إسرائيل بالعودة الى مرجعية مدريد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السيد كا، الذي وجه اليه المجلس دعـــــوة بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. وأدعوه الـــى شغـــــل مقعـد الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كا (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أنقل اليكم، سيدي، بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بتهانئنا الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن لتكرمهم بالسماح لي بالإدلاء ببيان في هذه الجلسة، ولا تشاطر وإياهم تقدير اللجنة للسرعة التي استجابوا بها لطلب المجموعة العربية بعقد جلسة طارئة مكرسة أساسا لتصاعد التوتر في أرض فلسطين.

وبين ١٩٩٣ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، رحب المجتمع الدولي بفرح وارتياح بالتوقيع على الاتفاقات التاريخية بين الرئيس عرفات ورئيس وزراء إسرائيل الراحل اسحاق رابين. وكانت هذه الاتفاقات تتويجا لسنوات من المفاوضات التي كانت تستهدف التوصل الى حل عادل ودائم لمسألة فلسطين - وبالإضافة الى مسألة فلسطين - إنهاء الصراع المؤلم الذي استعر في الشرق الأوسط طيلة عقود عديدة.

وهذا المجتمع الدولي نفسه حيا بتفاؤل التنفيذ الفعال في الميدان للترتيبات العملية لمختلف الاتفاقات التي تطالب بانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا، وإعادة انتشار القوات الاسرائيلية وانشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبدأت الأحلام تتحول الى واقع لدى إجراء أول انتخابات حرة وديمقراطية على أرض فلسطين. وهذا الأمل في السلام الذي تحقق أخيرا بين إسرائيل وجيرانها العرب عززته على نحو أكبر عملية الحوار التي بدأت أيضا بين إسرائيل وسوريا وجعلتنا نعقد الأمل في التوصل الى تسوية سياسية سلمية لمسألة الجولان العربي المحتل.

وأملنا جميعا في أن عملية السلام المنشودة هذه قد تحققت في نهاية المطاف، وأن العودة الى منطق الحرب والكراهية وكل أنواع الإحباطات قد تلاشت الى الأبد. وأن الأحداث المأساوية التي تجري أمام ناظرينا اليوم في الأراضي العربية المحتلة تؤكد مرة أخـــرى علـــى مـــدى

هشاشة الحالـــــة في الشرق الأوسط ومدى خطورة الممارسات الاسرائيلية على عملية السلام الحالية.

والقرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية مؤخرا بشـــق نفـــق في مدينة القدس القديمة - وهي أقدس الأماكن - في أعقاب إغلاق الأراضي الفلسطينية، داخل فلسطين وعلاقاتها مع الخارج، لعدة أشهر، ومصادرة الأراضي العربية لبناء مستوطنات أو شق طرق حول المناطق المأهولة بالفلسطينيين وتدابير الترهيب ضد السكان المدنيين العرب كل ذلك يدلل على أن إسرائيل تريد خنق الأراضي المحتلة اقتصاديا وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في ممارسة حقوقه المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، تمشيا مع الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ولذا فإن من الأهمية بمكان أن يمارس المجتمع الدولي الضغط وأن يتخذ التدابير اللازمة لوقف الإغلاق غير الإنساني للأراضي ورفع القيود المفروضة على تحركات الفلسطينيين من جانب سلطات الاحتلال، وأن تجري عملية إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في مدينة الخليل الواقعة في الضفة الغربية وفقا لما طالبت به اتفاقات السلام المؤقتة التي وقعتها الحكومة الاسرائيلية السابقة؛ ووقف بناء المستوطنات وتوسيعها؛ والإغلاق التام للنفق، وأخيرا أن يستأنف الزعماء - لكي لا تدلل على أن أعداء السلام على حق - عملية السلام الجارية منذ ١٩٩٣.

ونظرا للموقف الاسرائيلي منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تشعر بالقلق العميق، وستظل تشعر بالقلق، إزاء الحالة التي ولدتها إسرائيل باسم الحفاظ على أمنها والإضرار بشعب برمته تطلعه المشروع أن يعيش بسلام على تراب وطنه.

ألم تدلل السلطات الوطنية الفلسطينية بوضوح على تطلعاتها في العيش بسلام وكرامة وعدالة مع جيرانها من خلال الدخول بشجاعة في مفاوضات مع الفريق الاسرائيلي منذ ١٩٩١، واتخاذها منذ ذلك الحين تدابير سياسية معروفة جيدا. وأنه لمن خلال هذا التعايش الذي لا مفر منه سيصبح الشرق الأوسط في التحليل الأخير - وهو مفترق طرق تاريخي ومفترق طرق عالمي - منطقـــة تعج بالفرص، ومنطقة للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

وما زالت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مقتنعة بأن العديد من الإسرائيليين ما زالوا يلتزمون التزاما راسخا بعملية السلام ويدينون تدابير الإبطاء التي تتبعها حكومتهم والتي تعيق مسيرة التاريخ.

وإنني، معززا بهذا الاقتناع وبصفتي رئيسا للجنة المعنية بفلسطين، أود أن أنتهز فرصة انعقاد هذه الجلسة لأتوجه بنداء عاجل الى السلطات الإسرائيلية طالبا اليها أن تعيد النظر في سياسة الازدراء والمواجهة التي تتبعها وأن تلتزم على نحو حاسم، كما طالب بذلك المجتمع الدولي باستمرار، بإعادة تهيئة الظروف لإيجاد مناخ من الثقة والأمل عن طريق وضع عملية السلام ثانية على الطريق الصحيح؛ وإن ذلك هو السلام المربح للشعبين الفلسطيني والاسرائيلي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيس اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو سعادة السيد انجين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر سلفكم، السفير ايتل، الممثل الدائم لألمانيا، على أدائه القدير في قيادة أعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس.

وأود بالنيابة عن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن أشكركم على دعوتي لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة.

واسمحوا لي في البداية أن أقول إنني كنت أتمنى أخذ الكلمة في ظل ظروف أفضل - بدلا من الظروف التي أصبحت مريرة الآن. لأننا في منظمة المؤتمر الإسلامي قد آزرنا المجتمع الدولي في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط دعما كاملا، وذلك على الرغم من بعض العناصر التي احتوتها الاتفاقات ذات الصلة والضارة بالمصالح الفلسطينية. بل إننا كنا قد بدأنا نشعر بالأمل إزاء مستقبل السلام في المنطقة بسبب المنجزات القليلة التي ظهرت بالفعل في المراحل المبكرة من تنفيذ اتفاقات أوسلو، وكنا على استعداد لمواصلة تقديم تأييدنا الكامل من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها لاتفاقات السلام.

وللأسف، تحطمت آمالنا وآمال أصحاب النوايا الطيبة في المجتمع الدولي نتيجة التحول المؤسف للأحداث في فلسطين، الذي تقع مسؤوليته على عاتق إسرائيل، وإسرائيل وحدها. لأن كل هذه الاضطرابات جاءت نتيجة لسلسلة انتهاكات إسرائيل لعناصر شتى في اتفاقات السلام وأعمال العدوان السافر للسلطات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، الذي نشهد اليوم نتائجه: مئات القتلى والمصابين بجراح خطيرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وما لم تتوقف انتهاكات إسرائيل على الفور، فإن الوضع يهدد بالخروج من إطار السيطرة عليه ليتخذ بعدا أكبر بكثير مما شهدناه حتى الآن، مما يلحق بعملية السلام ضررا لا يمكن إصلاحه.

إن الحالة الراهنة المؤسفة نشأت عن التردد الذي تبديه الحكومة الإسرائيلية الجديدة بصورة علنية إزاء مبادئ وأسس عملية السلام، وإزاء مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وإزاء احترام الالتزامات التي قطعها رسميا ذلك البلد وشعبه، بوضوح تام، بموجب اتفاقات السلام. ومن ثم، وبدلا من التبشير بعهد من السلام والهدوء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن ما تجلبه حكومة إسرائيل الجديدة، دون عقاب، هو عهد يفتقد فيه الأمن ويسود القلق مصحوبا بالفوضى الاقتصادية والاجتماعية.

وإن لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يمكن توقعه من أنشطة مزعجة مثل تأخير لا يمكن تفسيره لأكثر من ستة أشهر في إعادة نشر الجيش الإسرائيلي في الخليل؛ وتعليق المفاوضات من جانب واحد؛ وتدمير بيوت الفلسطينيين؛ ومواصلة الحصار المفروض على مدينة القدس الشريف والأراضي الفلسطينية الأخرى؛ ومحاولات تغيير التركيب الديمغرافي للقدس، ومن ثم الاستعاضة عن الهوية العربية الإسلامية للمدينة المقدسة بتهويد المكان بصورة مصطنعة؛ والتصريح لليهود بغزو الأماكن الإسلامية حول المسجد الأقصى الشريف، وهو ثالث الحرمين لدى المسلمين بعد مكة والمدينة؛ والقيود المفروضة على عمل المؤسسات الفلسطينية، والآن آخر شيء: فتح مدخل لنفق يمتد تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، مما يمثل تهديدا خطيرا لأمن هذا الحرم الهام؟

وإذا أريد أن تتاح لعملية السلام فرصة النجاح، يتعين على جميع الأطراف أن تهيئ مناخا من الثقة وأن تبدي، بأعمالها، عزمها على السعي إلى تنفيذ الاتفاقات، ككل، وبدون انتقائية. والفلسطينيون، على الرغم من العراقيل التي وضعت في طريقهم، يبذلون قصاراهم للالتزام بأحكام اتفاقات السلام. ويُبقى على إسرائيل الآن أن تحذو حذوهم إذا كانت تلتمس وتستحق السلام حقا.

وهنا، يخطر لنا قول معروف جيدا: "إذا أرادت أمة أن تبقي أمة أخرى في الخندق، فلن تستطيع ذلك إلا إذا ظلت معها في الخندق". واليوم، لا أحد بحاجة إلى تذكر ذلك أكثر من حكومة إسرائيل الحالية، ورسالتنا الخالصة لهم هي كما يلي: إذا أردتم تنفس هواء السلام والهدوء والبيئة الآمنة، غيروا موقفكم وأساليبكم تجاه عملية السلام وتجاه الشعب الفلسطيني، فتخرجوا أنتم أيضا وشيكا جدا من الخندق.

وبروح من التضامن مع عملية السلام في الشرق الأوسط، ندين الفظائع المستمرة التي تنزلها السلطات الإسرائيلية بالمؤسسات الفلسطينية والشعب الفلسطيني في انتهاك صارخ لاتفاقات السلام وحقوق الإنسان. وندين بوجه خاص العمل الأخير، وهو فتح مدخل لنفق تحت ساحة المسجد الأقصى، الحرم القدسي، ونطالب حكومة إسرائيل بإغلاقه فورا.

ونحث بشدة أيضا، في الوقت الذي نشجع فيه المحادثات الثنائية بين السلطات الفلسطينية وحكومة إسرائيل، الرامية إلى نزع فتيل الموقف المتفجر الحالي الذي سببته إسرائيل في فلسطين، على أن يتحمل مجلس

الأمن مسؤولياته عن صون السلم والأمن في فلسطين، بما في ذلك اتخاذ تدابير لإغلاق النفق الممتد تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى الشريف.

إن الشعب الفلسطيني في هذه الفترة الحاسمة من تاريخه يتوقع ويستحق مزيدا من التأييد من المجتمع الدولي. ولذلك فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تواصل بنشاط تأييد ذلك الشعب وسلطته الوطنية لإعطائهما الوسيلة للتغلب على المحنة التي يمران بها، ولإرساء دعائم مؤسساتهما الوطنية، ولمواصلة القيام بدور نشط في عملية السلام التي لا يزالان ملتزمين بها التزاما عميقا.

ونحن في منظمة المؤتمر الإسلامي نؤمن بالتعجيل بعملية السلام ونهدف إلى إعادتها إلى مسارها السليم بغية تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة، وحقه في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي الكامل والسريع من مرتفعات الجولان السورية المحتلة والأراضي اللبنانية المحتلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس أنه حالما اتخذت التدابير اللازمة لاستعادة السلم والأمن في المنطقة، وتحسين المناخ لاستئناف عملية السلام، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء البالغ عددها ٥٣ دولة، التي تمثل مشاعر القلق الخطيرة للغاية لدى أكثر من بليون مسلم في جميع أنحاء العالم، ستضاعف أيضا تأييدها الصادق لعملية السلام من أجل تحقيق رغبتها الجماعية في إعادة إقرار السلم والهدوء في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر السيد أنساي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

(تكلم بالفرنسية)

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفدي أن يتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني وأن يتمنى لكم النجاح في رئاستكم لمجلس الأمن. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسفير تونو ايتل على أدائه الرائع.

لم يكد يمر ١٠٠ يوم على الانتخابات في إسرائيل، حتى كان ذلك البلد يرتكب انتهاكا صارخا آخر لالتزاماته بمقتضى القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. إن مناخ العدوان والعداء ضد الشعوب العربية وضد الشعب الفلسطيني الذي اتسمت به الأشهر القلائل الأخيرة أفضى إلى الأعمال الخطيرة التي قامت بها تلك الحكومة مؤخرا: وهي فتح مدخل النفق الواقع تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، ثم اعتداء قوات الجيش الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يتظاهرون بشكل سلمي ضد هذه الأعمال، مما أسفر عن سقوط المئات بين قتيل وجريح.

ومرة أخرى أصبح واضحا بالأعمال أن إسرائيل تواصل اتباع سياسة عدوانية خطيرة ضد الشعب الفلسطيني وضد الشعوب العربية، سياسة تشكل تهديدا مستمرا غير مقبول لمسار عملية السلام برمتها في الشرق الأوسط، وانتهاكا أخرق للاتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

وما فتئ المجتمع الدولي يتابع هذه الأحداث بقلق بالغ، ومن المؤسف أن نداءات المجتمع الدولي من أجل استمرار وتقدم عملية السلام لا تزال تلقى التجاهل. في مناسبات عديدة، أكد مجلس الأمن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على كل الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. ودعا مكررا سلطة الاحتلال إلى أن تمتثل لهذه الأحكام.

وفي مناسبات عديدة أيضا، طلب مجلس الأمن من إسرائيل أن تلغي أو توقف أي إجراء موجه إلى تغيير مركز القدس. ومرة أخرى قوبلت قرارات مجلس الأمن بالتجاهل وأصبح الخطر يتهدد مصير الشعب الفلسطيني وعملية السلام برمتها في الشرق الأوسط بكل نتائجها بالنسبة للشعوب العربية.

كيف يمكن أن يحدث هذا؟ ألا تكفي هيبة مجلس الأمن ووزنه القانوني وقدرته على العمل؟ هل صلاحياته الواسعة، بما في ذلك تلك التي يستخدمها بشكل مفرط أحيانا، لا تنطبق عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والشعوب العربية ورفاهها ومستقبلها؟ هل القرارات بشأن فلسطين ليست لها نفس المشروعية أو المكانة التي تتمتع بها قرارات أخرى يتخذها مجلس الأمن؟ إن الشرق الأوسط هو المنطقة التي يتجلى فيها بأقصى قدر ذلك التناقض الصارخ بين الإغفال الذي لا يغتفر والسكوت والتقاعس عن العمل دون سبب من ناحية، وبين الإجراءات المتطرفة التعسفية لمجلس الأمن من ناحية أخرى.

واليوم فإن مجلس الأمن يقابل الحقيقة وجها لوجه بسبب عدم اتساق أعماله السابقة والرسائل الخاطئة التي أرسلها والتي حذرنا من تبعاتها عند تناول قضايا أخرى، بما في ذلك مصادرة الأراضي الفلسطينية والعدوان على لبنان، وآخرا العدوان على العراق.

والسبب الجذري لما يحدث الآن وكذلك السبب الجذري للأحداث التي وقعت في الماضي في تلك المنطقة هو الإفلات من العقاب. إن تاريخ الصراعات في الشرق الأوسط هو تاريخ الإفلات من العقاب. فلنأمل أن يستطيع مجلس الأمن، بصورة ما، أن يتخلى عن عجزه ويعيد تأكيد بعض الإشارات التي أعطاها قبل أسابيع قليلة بأن بوسعه أن يعمل على نحو مستقل.

وهل من الضروري القول بأن السياسة المزدوجة التي تتبعها الولايات المتحدة هي التي تحمي تلك الأعمال وتحول دون إيجاد حل للمشكلة برمتها؟ وهل من الضروري أن نبين أن حق النقض أو التهديد باستخدامه هو مصدر عجز مجلس الأمن؟ أين إذاً ذلك الكلام الطنان الملتهب ضد الإرهاب؟

مرة أخرى، من الضروري القيام على وجه السرعة بإصلاح مجلس الأمن بشكل عميق وديمقراطي. ومرة أخرى، لا بد أن تستخدم الجمعية العامة، دون إبطاء، سلطتها بوصفها الجهاز الأعم والأعلى والأسمى للأمم المتحدة.

إن كوبا تضم صوتها إلى المجتمع الدولي في تنديده بهذا العدوان الإسرائيلي الجديد ضد الشعب الفلسطيني وضد القدس المحتلة. وكوبا تنضم إلى التنديد القوي من جانب مجموعة الدول العربية ضد إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلي. وإن كوبا ترفض فتح مدخل للنفق في القدس الشرقية المحتلة أو أي استخدام للنفق المذكور من شأنه أن يعرّض للخطر الأماكن المقدسة والمواقع الأثرية التي تعتبر تراثا للبشرية.

وتعيد كوبا تأكيد حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة خاصة به تكون عاصمتها القدس. وترفض الوسائل الرامية إلى تغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للمدينة المقدسة.

وتطالب كوبا بضرورة إعادة جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقطاع المحتل من جنوب لبنان. وتطالب كوبا باحترام السلامة الاقليمية لدول المنطقة وسيادتها وحدودها المعترف بها دوليا.

وتأمل كوبا ألا يكون هناك تسويف وألا يتم إخفاء الحاجة إلى العمل وراء مناقشات مطولة. وتأمل أن يتصرف مجلس الأمن بالقوة اللازمة منددا بإجراءات إسرائيل ومتوليا مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

(تكلم بالإنكليزية)

المتكلم التالي هو ممثل الهند وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

مرة أخرى جلبت شاشات التلفزيـــــون إلـــى منازلنا مشاهد القتل والدمار التي تقطع نياط القلوب. وكنا نعتقد

أن هذه المشاهد قد ألقيناها وراء ظهورنا. إننا نحزن حزنا شديدا للقتلى ونتضرع إلى الله أن يشفي الجرحى. إن هذه الخسائر في الأرواح، التي ما كان ينبغي أن تحدث أبدا، نجمت عن أعمال السلطات الإسرائيلية بفتح النفق الواقع تحت جبل المعبد في القدس الشرقية.

لقد أزعجنا ما حدث إثر الاشتباكات العنيفة من فقدان أرواح الأبرياء والإصابات الواسعة النطاق التي كان بالإمكان تجنبها. إن الحالة الراهنة تؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لإنهاء العنف وتوفير مناخ من شأنه إجراء مفاوضات هادفة على أساس الاعتراف بالأسباب الكامنة وراء هذه الاشتباكات.

إن التطورات المأساوية في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤكد على الدواعي الأخلاقية والقانونية والإنسانية لعملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة البناء على الاتفاقات والتفاهمات، على أساس المبادئ والجداول الزمنية التي تم الاتفاق عليها من قبل. وفي الوقت نفسه، لا يمكن اتخاذ أي خطوات انفرادية لا تتسق مع الاتفاقات والتفاهمات المؤقتة.

إن أواصر الصداقة التي تربط الهند بالشعب الفلسطيني قوية وثابتة. وصلاتنا التاريخية تكاد تشمل كل جوانب حياة البشر وأنشطتهم. وهذا التقليد قد تجدد وتعزز في الأزمنة الحديثة. وما فتئت الهند تعتقد بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. وفي هذا السياق، تدعم الهند دعما مطلقا عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وعلى إثر التغييرات السياسية الأخيرة التي طرأت في الشرق الاوسط فإن الهند قد سرها تأكيد كل الأطراف على التزامهم المستمر بعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس إطار مؤتمر السلام في مدريد. وفي الوقت ذاته نشعر بالقلق لأن هذه التوكيدات الجديدة لم يقابلها ، فيما يبدو، تقدم في عملية السلام يتناسب معها.

قبل أقل من ٤٨ ساعة، أعرب وزراء خارجية دول عدم الانحياز عن قلقهم إزاء قيام إسرائيل بفتح نفق تحت جبل الهيكل ودعوا إلى عكس هذا القـــرار. وأود أن أشدد على ضرورة الاضطلاع بهذه الخطوة الآن لضمان إمكانية بدء عملية مصالحة دون أي تأخير.

لقد أيد المجتمع الدولي من أعماقه عملية السلام في الشرق الأوسط. والنجاحات التي تحققت حتى الآن لم تتحقق بسهولة، والسماح لهذه النجاحات بأن تتلاشى سيكون عملا مأساويا. وبوسع المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم، ولكن الأطراف نفسها هي المسؤولة عن ضمان استمرار الزخم الذي تولّد أثناء الماضي القريب. والهند تحث جميع الأطراف على تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف عملية السلام في الشرق الأوسط التي اتفقت عليها الأطراف المعنية، مبقية نصب أعينها أن السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يتطلبان حل القضية الفلسطينية حلا كاملا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الهند على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

(تكلم بالفرنسية)

المتكلم التالي الممثل الدائم لكوستاريكا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أهنئكم يا سيادة الرئيس، ولا سيما على تسييركم هذه المناقشة على نحو سليم وبمهارة بالغة وعلى عقدكم هذه الجلسة لمجلس الأمن على الفور للنظر في الحالة الحساسة في الشرق الأوسط.

لعدة سنوات الآن، وكوستاريكا تقدم دعمها الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط، ورحبنا بسرور خاص باتفاقات السلام التي وقعتها السلطة الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو، والتي أثبتت أهمية توافق الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تهدئة هذا الجزء من العالم المضطرب جدا. إن الطريق الذي خطط في أوسلو هو طريق السلام. ولهذا السبب شعرت كوستاريكا بانزعاج شديد لدى سماعها بالأحداث التي يؤسف لوقوعها وتثير المخاوف والتي وقعت في مدن القدس ورام الله ونابلس وبيت لحم وغزة. وفي هذا السياق، تشعر كوستاريكا بحزن شديد لأحـــداث العنـــف

التي وقعت وتعرب عن بالغ قلقها إزاء هذه الأحداث، والتي لا تسهم بكل تأكيد في خلق مناخ الثقة المناسب للتطبيق الكامل للالتزامات الهامـــة التـــي قطعت في أوسلو.

وتحث كوستاريكا وتشجع جميـــع الأطراف المعنية لا سيما الحكومـــة الإسرائيليـــة والسلطة الوطنية الفلسطينية - على بذل كل جهد في أســـرع وقت ممكن للعودة إلى عملية التفاوض بشأن تطبيق اتفاق السلام. وينبغي لهذا أن يشمل استئناف المحادثات بين الطرفين. ونطلب إليهم أن يتخذوا أيضا كل تدبير ممكن لحماية وضمان سلامة وأمن سكان الأماكن المتضررة.

في الختام، تعرب كوستاريكا عن تعازيها لأسر ضحايا هذه الأحداث وعن تضامنها الكامل معها. ونود أن نكرر القول أيضا بأن احترام الأماكن المقدسة مبدأ أساسي.

الرئيـــس (ترجمة شفوية عـــن الفرنسيـــة): أشكـــر ممثـــل كوستاريكا علـــى العبـــارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم إليكم، سيدي، بأحر التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، الممثل الدائم لألمانيا.

بقلق وتخوف بالغين نشهد الأزمة الأخيرة التي تهدد عملية السلام في الشرق الأوسط. مرة ثانية، يلف عدد كبير من الضحايا المنطقة بالأسى والحزن. وللأسف، فإن الاضمحلال التدريجي لعملية سلام صيغت بعناية ومشقة يهدد بالخطر جهودا استغرق تحقيقها سنوات طويلة.

وفي عدة مناسبات أعربت الحكومة البرازيلية عن تأييدها لهذه العملية، التي كانت تعتبر بحق رمزا لعهد جديد من التفاهم له آثار بعيدة المدى في مستقبل المنطقة ومثالا للعالم. ومن المؤسف بالغ الأسف أن فقدان الزخم في عملية السلام في الشرق الأوسط خلال الشهور القليلة الماضية قد عاد فأشعل على نحو لا بد منه نيران العداء والاستياء، مما أدى إلى وقوع أحداث بالغة الخطورة. ولن يتسنى تجنب انتشار مزيد من العنف في جميع أرجاء المنطقة المنكوبة إلا عن طريق تجديد الثقة المتبادلة فيما بين الأطراف على أساس الامتثال الصارم للاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا.

والبرازيل، بوصفها بلدا يعيش فيه بوئام ممثلون لأكثر الخلفيات العرقية والدينية تنوعا، تعرب عن تضامنها مع أسر الضحايا، وتكرر نداءها باستئناف حوار مستمر بسرعة احتراما للالتزامات القائمة، من أجل تعزيز الثقة بين الأطراف وتأمين بيئة سلمية في المنطقة للجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وأعتزم تعليق الجلسة الآن.